

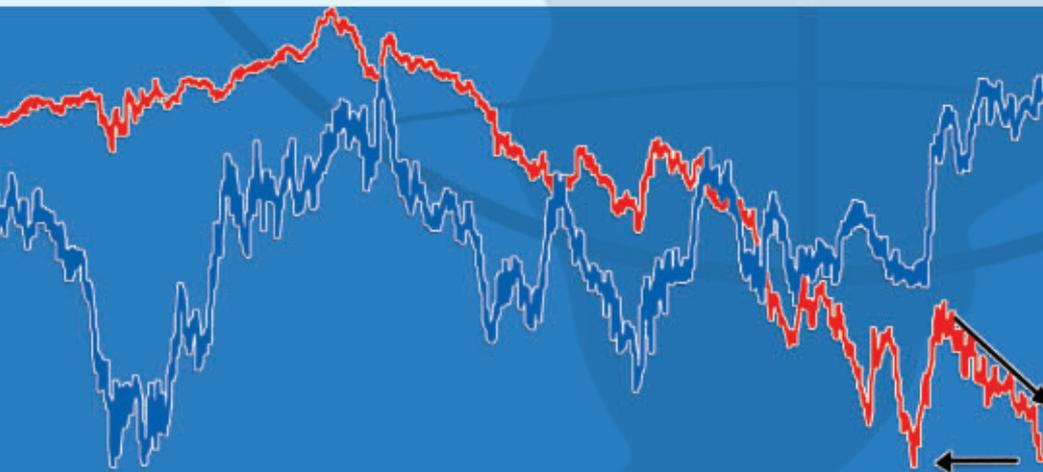


السنة الثالثة والعشرون - العدد الفصلي الأول 2005

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- مستجدات صناعة الضمان 2004
- الدور المتنامي لتجمعات الوحدات الإنتاجية
- تحسين مناخ الاستثمار لأجل الجميع
- مؤشر ثروة الأمم الناهضة وغيره
- تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية



فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الإدارة
4	أنشطة المؤسسة
7	استثمار
8	ضمان
11	صدر مؤخراً
13	مؤشرات
16	اتجاهات

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الإقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكتملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ محمد سعيد محمد شاهين

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ منصور إبراهيم آل محمود

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجمع

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيش

سعادة الأستاذ الدكتور أحمد السعيد شرف الدين

سعادة الأستاذ عبد اللطيف لودي

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم



ملتقيات آليات الضمان والتمويل

مساهمتها في رؤوس أموالها نحو 250 مليون دولار أمريكي فيما قدمت تسهيلات ائتمانية للمصارف والمؤسسات التجارية بنحو 700 مليون دولار أمريكي. أما المؤسسة فقد بلغ حجم العمليات التي تم ضمانها منذ أن باشرت نشاطها نحو 2.3 مليار دولار أمريكي توزعت بنسبة 75% على ضمان ائتمان الصادرات و25% على ضمان الاستثمار وبلغ رأسمالها المكتتب به نحو 188,4 مليون دولار أمريكي والاحتياطي العام نحو 178,8 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2004.

وقد لمست المؤسسة من خلال هذه الملتقيات أهمية خلق وتعزيز قنوات التواصل المباشر بين المسؤولين ورجال الأعمال المحليين والعرب واستشعرت كذلك مدى جدية كافة الأطراف المشاركة بمختلف انتماءاتها في التعامل بإيجابية مع القضايا المطروحة والمشاركة في مشروعات استثمارية أو تجارية واعدة. وتعتزم المؤسسة المتابعة الحثيثة لما تم في هذه الملتقيات وتلك المقبلة للاستمرار في تقديم أي دعم لها يصل بها إلى تحقيق غاياتها.

وختاماً، تدعو المؤسسة رجال الأعمال والمصدرين والممولين العرب للإفادة من المشاركة في مثل هذه الملتقيات لاستكشاف فرص الاستثمار وفرص التبادل التجاري مع نظرائهم العرب بما يخدم المصلحة المشتركة ويحقق أهداف التكامل الاقتصادي العربي المشترك والازدهار المنشود.

والله الموفق،،،

فهد راشد الابراهيم

المدير العام

يسرني بداية أن أتوجه بالتحية إلى قراء نشرة ضمام الاستثمار وأن أشير في افتتاحية العدد الفصلي الأول لعام 2005 إلى الآراء الإيجابية التي تلقتها المؤسسة والتي تشيد بالتغير الحاصل في شكل النشرة والتطور النوعي في محتواها فيما يتعلق بأبواب مستجدات الاستثمار والتجارة وتطورات صناعة الضمان والتحليلات الموضوعية التي تقدمها المؤسسة من خلال رصد الاتجاهات في بيئة الاستثمار وأداء الأعمال العربية ووضع الدول العربية في المؤشرات الدولية.

أعمال عرب. وكان من أبرز الثمرات المباشرة لهذا الملتقى توقيع شركة إماراتية عقد إنشاء فندق خمسة نجوم بقيمة 30 مليون دولار أمريكي في الخرطوم بسعة 250 غرفة، والاتفاق المبدئي على إقامة الحساب المستقل الذي ستديره المؤسسة لضمان الاستثمارات المباشرة الوافدة إلى السودان. وتلى ذلك عقد الملتقى الثالث في دمشق، الجمهورية السورية، في شهر فبراير من العام الحالي برعاية وزير الاقتصاد والتجارة وبالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة دمشق. هذا ويجري التخطيط لتنظيم ملتقيات مماثلة في دول عربية أخرى خلال العام منها مصر في الأسبوع الأول من شهر مايو 2005.

ويعزز نجاح هذه الملتقيات الدور التكاملي للضمان والتمويل اللذين يختص بهما الطرفان المنظمين للملتقيات خاصة أن عملية الضمان توفر الأسباب لتوسيع فرص التمويل وترسيخ قاعدة الائتمان. فبالنسبة للشركة العربية للاستثمار فهي صاحبة دور بارز في تعبئة الموارد المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية وتوظيف فوائض الأموال لدعم وتيسير الاستثمار والتجارة العربية إذ تنشط الشركة في 14 دولة عربية من خلال 40 مشروعاً قائماً بلغت

لقد سعت المؤسسة وما زالت إلى تطوير أساليب عملها وتكييفها لمواكبة المستجدات المتتالية ومقابلة احتياجات عملائها في سوق الضمان العربي. وفي هذا الإطار بادرت بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار بإطلاق آلية جديدة وفعالة في شأن تقديم خدمات مشتركة في مجالي الضمان والتمويل تسهيلات للدخول في ارتباطات مباشرة من شأنها تنشيط التجارة العربية البنينية وتلك المتوجهة للأسواق العالمية وتوطين الاستثمارات العربية.

وقد عقد في هذا الإطار وبالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي الملتقى الأول لآليات الضمان والتمويل في طرابلس عاصمة الجماهيرية العربية الليبية خلال شهر يونيو 2004 بمشاركة ما يزيد على 80 مسئولاً من الوزارات والمؤسسات العامة الليبية ورجال الأعمال والمصارف التجارية ونخبة من المستثمرين العرب والمحليين.

وبعد نجاح هذا الملتقى تم عقد ملتقى مماثل في الخرطوم، جمهورية السودان، بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني في شهر يناير 2005 بمشاركة واسعة تمثلت في 250 مهتماً من مختلف القطاعات الاقتصادية ومستثمرين ورجال

الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة

القادم في أبو ظبي خلال الفترة 12-13 نيسان (ابريل) 2005 في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، وأوصى برفع المذكرات المقدمة بشأن تلك المواضيع إلى مجلس المساهمين والتي شملت وضع رأس المال كما في 2004/12/31، وتعديل اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام 2004 عن أعمال المؤسسة والتصديق على الميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات، واعتماد تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية 2004، وتعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2005، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.

هذا وسيعقد مجلس الإدارة الجديد اجتماعاً في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية في أبو ظبي يوم الثلاثاء الموافق 12 نيسان (أبريل) 2005.

عقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمقر المؤسسة بالكويت وشارك فيه السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والسيد المدير العام للمؤسسة.

المجلس على الأنشطة الكاملة لنشاط الضمان والخدمات المساندة له من بحوث ودراسات وندوات تهدف إلى تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية. كما وقف على الوضع المالي للمؤسسة والأرباح الجيدة التي حققها استثمار مواردها. وأشاد بالجهود المبذولة من جانب الإدارة لتطوير أعمال المؤسسة. ونظر المجلس أيضاً في تقرير رئيس وحدة التدقيق الداخلي، وأخذ علماً بما جاء فيه. كما نظر المجلس في مسودة مشروع جدول أعمال مجلس مساهمي المؤسسة ووثائقه في دور انعقاده

وفي مستهل الاجتماع رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالمشاركين فيه، ونظر في تقرير المدير العام بخصوص نشاط المؤسسة الذي غطي الفترة من 2004/9/1 إلى 2004/12/31، ووقف على وضع عمليات الضمان التي بلغت خلال الفترة 76 مليون دولار أمريكي، كما بلغ إجمالي العقود السارية 266 مليون دولار أمريكي مسجلة ارتفاعاً عما كانت عليه في عام 2003. وفي حين لم تؤد المؤسسة تعويضات خلال هذه الفترة أمكنها استرداد جزء من التعويضات التي أدتها. كما وافق

أنشطة المؤسسة

الشركات التي تمت زيارتها في إطار هذه الجهود 122 شركة.

● ملتقيات آليات الضمان والتمويل

استمراراً لمبادرة المؤسسة بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار بإطلاق آلية جديدة وفعالة لتقديم خدمات مشتركة في مجال الضمان والتمويل عقد في الخرطوم وبرعاية وزير المالية والاقتصاد الوطني السوداني **الملتقى الثاني لآليات الضمان والتمويل** في شهر يناير 2005، وشارك في هذا الملتقى نخبة من رجال الأعمال العرب إضافة إلى ممثلين من المؤسسات المالية والصناعية والتجارية السودانية، وقد وقع خلال الملتقى عقد لإنشاء فندق خمسة نجوم في الخرطوم تنفذه شركة إماراتية بتكلفة تقارب 30 مليون دولار أمريكي. كما عقد في دمشق برعاية وزير الاقتصاد والتجارة السوري **الملتقى الثالث** في شهر فبراير 2005 وشهد مشاركة عدد من المسؤولين ورجال الأعمال العرب الذين التقوا نظراءهم السوريين وناقشوا فرصاً استثمارية وتجارية مشتركة.

الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات بشأن قيام المؤسستين العربية والإسلامية بإعادة تأمين عمليات تخصيم (factoring) التي تقوم بها الشركة المصرية لديهما.

● الجهود التسويقية

يهدف مزيد من التعريف بخدماتها وسعيها لتمكين أكبر عدد ممكن من المصدرين والمستثمرين من الاستفادة من تلك الخدمات، قامت المؤسسة خلال الربع الأول من العام بتنفيذ حملة بريدية شملت 3700 شخص من (7) دول عربية. كما قامت المؤسسة بتكثيف حملاتها التسويقية في **دولة المقر**، من خلال الزيارات الميدانية للشركات الكويتية والمشاركة في معرض الصناعات الكويتية حيث تم عرض خدماتها للمؤسسات الصناعية وكذلك المشاركة في ندوة نظمها معرض الكويت الدولي تحت عنوان «من التصدير إلى دخول مشاريع إعمارية في العراق»، وفي **مملكة البحرين**، التي زارها وفد من المؤسسة للالتقاء بالشركات المصدرة والمؤسسات التمويلية وللمشاركة في الملتقى الأول للمشرق الأوسط للتأمين، وفي **المملكة العربية السعودية** من خلال المكتب الإقليمي للمؤسسة في الرياض، إذ بلغ عدد

● عمليات الضمان

أبرمت المؤسسة خلال الربع الأول من العام 13 عقد ضمان ائتمان صادرات بلغت قيمتها 20.4 مليون دولار أمريكي وكذلك 6 ملاحق بقيمة 6.1 مليون دولار أمريكي زيدت بها قيمة عقود أبرمت سابقاً إضافة إلى إعادة تأمين وارد بقيمة 1.8 مليون دولار ليبلغ إجمالي قيمة العمليات المضمونة 28.3 مليون دولار. وقد استفاد من هذه الضمانات 16 شركة مصدرة تنتمي إلى 5 دول عربية ومصدر عربي أجنبي مشترك، وبلغ عدد الدول المستوردة 12 دولة منها دولتان غير عربيتين. وتوزعت العقود الموقعة على عقدي ضمان ائتمان صادرات شاملة و4 عقود محددة و7 عقود لضمان اعتمادات مستندية بالإضافة إلى 6 ملاحق لعقود ضمان شاملة.

● إعادة التأمين

قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية إعادة تأمين بالمحاصة مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (كوتناس) تسند الشركة التونسية بموجبها حصة من التزاماتها إلى المؤسسة، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين كل من المؤسسة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان



● تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

نظمت المؤسسة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البيئة والتنمية المستدامة) الاجتماع الخاص **بتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية** تنفيذًا لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1509 في دورته العادية الثالثة والسبعين في فبراير 2004 ورقم 1523 في دورته العادية الرابعة والسبعين في سبتمبر 2004. وقد عقد الاجتماع بتاريخ 12 يناير 2005 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وشارك فيه (29) خبيراً من جهات الاتصال القطرية المعتمدة لدى المؤسسة وممثلو أجهزة الاستثمار في الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وعدد من ممثلي القطاع الخاص من منتسبي اتحادات الغرف العربية واتحاد المستثمرين العرب. وقد رفعت التوصيات التي تمخضت عن هذا الاجتماع بمذكرة إلى الدورة العادية الخامسة والسبعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في عدن في فبراير 2005 والتي قررت بدورها رفع مشروع القرار إلى الدورة القادمة للمجلس. وقرر **مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية السابعة عشرة** التي عقدت في الجزائر العاصمة يومي 22 و23 مارس 2005 في بيانها الختامي أهمية مواصلة الجهود لتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية. ودعوة القطاع الخاص العربي للاستفادة من آليات دعم الاستثمار المتمثلة في مؤسسات التمويل الوطنية والقومية، وما توفره الاتفاقية الموحدة لانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية من إطار ملائم في هذا الشأن.

تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

نص قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة الخاص بتفعيل الاتفاقية الموحدة على أن تقوم حكومات الدول العربية بالعمل على:

- 1 - تعديل وتطوير القواعد والأحكام الإجرائية الوطنية المتعلقة بالاستثمار بما يساعد على تشجيع الاستثمارات العربية داخل الدول العربية.
- 2 - تكتيف ونشر المعلومات وإصدار أدلة قطرية توضح مزايا و ضمانات تشريعات الاستثمار، وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة ونشرها داخل أوساط رجال الأعمال والمستثمرين العرب.
- 3 - تنمية الكوادر البشرية العاملة في مجال الترويج للاستثمار.
- 4 - منح المستثمرين العرب معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

● مشاركة في مؤتمر في دولة المقر

شاركت المؤسسة في المؤتمر العالمي "تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي" الذي عقد في مدينة الكويت خلال الفترة من 29 الى 31 يناير 2005 تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبتنظيم من معهد الكويت للأبحاث العلمية. وقد اشتمل المؤتمر على سبع جلسات عمل طرح فيها 26 ورقة علمية وعقدت جلسة نقاشية لتبادل الآراء حول تقييم التحديات الاقتصادية لدول المجلس. وقد غطى المؤتمر عدة محاور متعلقة بالطاقة وبروتوكول كيوتو، تقييم برامج الدعم الحكومي على الموازنات العامة والرفاهية، تفعيل دور القطاع الخاص، اتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، قضايا سوق العمل في دول المجلس، توطين العمالة الوطنية، انعكاسات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على دول المجلس. وقد تم استعراض عدد من التجارب الدولية للإفادة منها في تحسين فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي. وقد شارك في المؤتمر 250 شخصاً من عدة دول عربية وأجنبية وممثلو منظمات إقليمية ودولية. وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات الاقتصادية المهمة منها استخدام الآليات المناسبة لدعم دور القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تحد من مساهمته في الأنشطة الاقتصادية، وخلق فرص استثمارية من خلال إصلاح وتحرير قطاع الخدمات وتخفيض مستويات الدعم الحكومي مع مراعاة أوضاع فئة ذوي الدخل المحدود وضرورة تبني برامج لمعالجة الاختلالات القائمة في سوق العمل الخليجي.

● مشاركة في ملتقى

شاركت المؤسسة في الملتقى الحادي عشر للقطاع الخاص في الدول الإسلامية الذي عقد في المنامة، مملكة البحرين، في الفترة 5-7 فبراير 2005 تحت رعاية صاحب السمو خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين، ونظمته غرفة تجارة وصناعة البحرين، بالتعاون مع وزارة التجارة البحرينية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، وقد شارك في الملتقى 550 شخصية من 30 دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وممثلون عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، ونظم بالتزامن مع الملتقى **المعرض التجاري الإسلامي العاشر**. وقد تكون برنامج الملتقى من ثلاث جلسات عمل وعدة لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال والمسؤولين من الدول المشاركة ومؤسسات التمويل وجلسة ختامية أقيمت فيها التوصيات في إطار وثيقة "إعلان البحرين الاقتصادي" والتي تضمنت التوصية بإقامة سوق

إسلامية مشتركة، وتفعيل دور القطاع الخاص في برامج التنمية وإشراكه في وضع السياسات والبرامج الخاصة من خلال غرف التجارة والصناعة ودعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ودعوة مؤسسات وبيوت التمويل إلى تمويل المشروعات الصناعية والزراعية والحرفية الصغيرة وتخصيص جانب من أنشطة الملتقيات القادمة لتبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول الإسلامية بالإضافة إلى تفعيل وتنشيط المجالس النوعية وعدم قصر تأسيسها على التصنيفات السلعية وتوسيع مفهومها ليشمل أنشطة داعمة كالتسويق وتنمية الصادرات والتمويل والتأمين.

منظمة المؤتمر الإسلامي حقائق وأرقام

تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي في 25 سبتمبر 1969، خلال المؤتمر الأول لقادة العالم الإسلامي الذي عقد في العاصمة المغربية إيث الحريق الذي تعرض له المسجد الأقصى في القدس الشريف وتضم في عضويتها 57 دولة وتنتمي إليها كافة الدول العربية، ويبلغ تعداد سكانها 1.3 مليار نسمة وبلغت حصتها من الناتج الإجمالي العالمي نحو 4.6٪ في عام 2002 وحجم صادراتها السلعية نحو 497 مليار دولار أو ما يعادل نحو 7.8٪ من إجمالي الصادرات العالمية وصادراتها من الخدمات نحو 76 مليار دولار، في حين بلغت وارداتها السلعية نحو 442 مليار دولار أو ما يعادل 6.7٪ من إجمالي الواردات العالمية و وارداتها من الخدمات 107 مليارات دولار. وقد بلغ حجم الصادرات البينية للدول الإسلامية نحو 53.7 مليار دولار شكلت صادرات المواد الأولية منها نحو 62٪، وتمثل التجارة البينية لولها الأعضاء ما نسبته نحو 13٪ من إجمالي تجارتها مع العالم.

الموقع الشبكي: www.oic-oci.org

● الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية

لمرام 11

شارك السيد المدير العام للمؤسسة في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 11) الذي عقد في بيروت بتاريخ 28 فبراير 2005 بتنظيم من الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والقطر المضيف (مملكة البحرين). وقد بحث الاجتماع الخطوات التنظيمية المرتبطة بالإعداد للمؤتمر القادم

بإطلاقه، كما إن ذلك كان المحور الرئيسي لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب العاشر وغيره من المؤتمرات العربية والدولية لأهميته. ويؤكد تنامي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات ارتفاع حصته من تدفقات الاستثمارات المباشرة العالمية خلال العقد الماضي مقابل انخفاض حصة كل من قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الأولية. وفي داخل قطاع الخدمات تراجع الاستثمارات المباشرة التقليدية في مجال الخدمات المالية والخدمات التجارية مقابل ارتفاع الاستثمارات المباشرة في مجالات الاتصالات وخدمات الأعمال. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تزايد تحرير الأسواق والخصخصة وتطورات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكون العديد من الخدمات "تقدم في موقعها".

هذه الهيئات المتخصصة بالترويج للاستثمار. وقد ارتفع عدد أعضاء (واييا) إلى 177 هيئة بانضمام 14 هيئة جديدة خلال عام 2004.

وقد شارك في مؤتمر هذا العام 233 شخصا (منهم 11 شخصا من الدول العربية من بينهم عدد من رؤساء هيئات تشجيع الاستثمار من مصر وليبيا والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وممثل المؤسسة)، كما شارك العديد من الشركات الخاصة التي تعمل في مجال الاستشارات والتدريب وتوفير المعلومات الخاصة بتقنيات الترويج وعدد من المؤسسات الدولية. وكان محور المؤتمر السنوي لهذا العام "الاستثمار في الخدمات" والذي جاء متناسقا مع محور تقرير الاستثمار الدولي 2004 الذي يعده سنويا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) وسبق أن ساهمت المؤسسة

والتفاصيل المتعلقة بالرعاية واختيار ضيف الشرف والمتحدث الرئيسي ومشروع برنامج المؤتمر والنشاطات المصاحبة ووسائل الترويج له. وقد تقرر أن تقوم المؤسسة بمخاطبة هيئات تشجيع الاستثمار العربية بشأن مشاركتها في المؤتمر وإبداء الرأي حول الإطار الجديد المقترح لتنظيم المؤتمر. وقد تحدد أن يكون الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية في نهاية شهر ابريل 2005.

● مشاركة في حلقة نقاش

شاركت المؤسسة في الحلقة النقاشية حول "السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية"، والتي نظمتها المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت بتاريخ 8 مارس 2005، وتناولت أهمية الإصلاح الاقتصادي المواكب لأهداف التنمية وزيادة معدلات النمو في الدول العربية بما يعزز دور القطاع الخاص في الاقتصادات الوطنية، وضرورة اهتمام الدول العربية بمؤشرات التنافسية العالمية والإقليمية، وتحسين مناخ الاستثمار من خلال تحديث التشريعات وتسهيل الإجراءات وتطوير آليات الترويج لجذب حصة متزايدة من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

● مشاركة في ندوة

شاركت المؤسسة في ندوة حول "آليات الاستثمارات البديلة" عقدت في دولة الكويت بتاريخ 8 مارس 2005 بتنظيم من الهيئة العامة للاستثمار وتطرقت الندوة إلى استعراض التطورات في أسواق المال العالمية والتعرف على آليات الاستثمار في صناديق التحوط وصناديق العقار.

● مشاركة في دورة تدريبية

في ظل سعي المؤسسة الدائم لتقديم خدمة الدعم الفني لتطوير قدرات الموارد البشرية لدولها الأعضاء شاركت المؤسسة في الدورة التدريبية "الأساليب الحديثة لتنمية وتمويل التجارة الخارجية" التي نظمتها المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت خلال الفترة من 19 إلى 23 مارس 2005.

● مشاركة في الاجتماع السنوي العاشر

لـ "واييا"

شاركت المؤسسة في المؤتمر السنوي العاشر للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (واييا) الذي عقد في جنيف خلال الفترة من 9 إلى 11 مارس 2005، وتدخل المؤسسة في عضويتها. ويشكل هذا المؤتمر السنوي منبرا عالميا لتبادل الخبرة والتعريف بالممارسات الأفضل في تقنيات الترويج للاستثمار، ويمثل الحدث الأهم الذي يجمع كافة هيئات تشجيع الاستثمار في الدول النامية والناهضة ومؤخرا الدول المتقدمة التي تزايد إيمانها بجديوى إنشاء مثل

نبذة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في "قطاع الخدمات" وفق تقرير الاستثمار الدولي لعام 2004

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحولا نحو قطاع الخدمات متزامنا مع تزايد أهمية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعات الدولية الثلاث (72٪ في الدول المتقدمة و57٪ في دول الاقتصادات المتحولة و52٪ في الدول النامية) إذ ارتفعت حصة القطاع من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990 - 2002 من 49٪ إلى 60٪ على حساب قطاع الصناعات التحويلية (تراجعت حصتها من 42٪ إلى 34٪ خلال الفترة ذاتها) والقطاعات الأولية (تراجعت حصتها من 9٪ إلى 6٪).
- تراجعت الاستثمارات المباشرة التقليدية في مجال الخدمات المالية (من 40٪ عام 1990 إلى 29٪ عام 2002) والخدمات التجارية (من 25٪ إلى 18٪) مقابل ارتفاع الاستثمارات المباشرة في مجالات الاتصالات (من 3٪ إلى 11٪) وخدمات الأعمال (من 13٪ إلى 26٪).
- بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عامي 2002-2003 في قطاع خدمات الأوفشور الموجهة للتصدير 1849 مشروعا توزعت على كل من مراكز الاتصالات (27.7٪)، ومراكز الخدمة المشتركة (7.5٪)، خدمات تكنولوجيا المعلومات (34.2٪) والمقرات الإقليمية (30.6٪) وتحظى الدول المتقدمة على 52٪ من هذه المشاريع بينما تحظى الدول النامية على 43٪ ودول الاقتصادات المتحولة في وسط وشرق أوروبا على 5٪. وبلغ عدد مشاريع خدمات الأوفشور الموجهة للتصدير في الدول العربية 70 مشروعا حظيت الإمارات بالنصيب الأكبر منها (56) مشروعا تليها البحرين (3 مشاريع) وتوزعت بقية المشاريع على المغرب
- مصر والأردن ولبنان (مشروعان في كل منها) قطر وسلطنة عمان والسعودية (مشروع في كل منها).
- حذر التقرير ان الاستثمار في قطاع الخدمات الموجهة للتصدير يواجه ثلاثة مخاطر في الدولة المضيفة هي المخاطر المنهجية systematic risks الناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي في القطر المضيف، والمخاطر الهيكلية structural risks الناجمة عن ضعف المؤسسات الرقابية والتنظيمية، والمخاطر المحتملة contingent risks الناجمة عن عدم تفهم البيئة المضيفة للاستثمار اجتماعيا وثقافيا، مما قد يعيق الدول من الاستفادة المرجوة من الاستثمار في هذه الخدمات.
- تشكل الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (جاتس) في منظمة التجارة العالمية الإطار المرجعي لدعم ثورة "التبادلية التجارية" في قطاع الخدمات. ويتوقع أن تستفيد كافة الدول من المزايا النسبية للاستثمار في قطاع الخدمات وخاصة الأوفشور كلما ابتعدت هذه الدول عن الإجراءات الحمائية.
- رغم أن الدول المتقدمة هي المستفيد الرئيسي حاليا من نقل إنتاج الخدمات إلى الخارج (الأوفشور) الذي يحقق لها وفورات في كلف الإنتاج وفتح الأسواق، من خلال خلق فرص جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الدول النامية تستطيع أيضا تعظيم الاستفادة منه لجهة زيادة حصيلة الصادرات وخلق الوظائف ورفع مستوى المهارات وتعزيز القدرة التنافسية.



الفعلية وجهود التعريف بالمركز الافتراضي للتدريب على تقنيات الترويج للاستثمار، وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز خدمة الدعم الفني الذي تحرص المؤسسة على أن تقدمها لدولها الأعضاء واستكمالاً للدور الذي قامت به عبر العقدين الماضيين في ترقية الوعي الاستثماري وتأسيس مفاهيم الترويج للاستثمار ورصد تطورات هذا العلم والتعريف بأفضل الممارسات. ويتوقع أن يتم إطلاق النسخة العربية للمركز قرب نهاية العام الحالي.

الترويج للاستثمار تشمل: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيراته التنموية، أهمية هيئات تشجيع الاستثمار وطبيعة تكوينها وشبكة العلاقات التي تقيمها داخليا ودوليا، تقنيات الترويج المستخدمة لبناء الانطباع العام للقطر واستهداف المستثمر ورعاية المستثمر في مرحلة ما قبل وخلال وما بعد الاستثمار. ومن جهة أخرى ستقوم المؤسسة باقتراح مادة إضافية باللغة العربية تخدم كمصادر معلومات مساندة بموافقة ميجا. وستدخل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإتقان الصادرات كشريك آخر يساند عمليات التدريب

● توقيع اتفاقية شراكة مع "ميجا" وقعت المؤسسة ممثلة بمديرها العام، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار "ميجا" ممثلة بنائب الرئيس التنفيذي بتاريخ 14 مارس 2005 اتفاقية شراكة تتولى بموجبها المؤسسة إدارة المحتوى العربي للمركز الافتراضي للتدريب على تقنيات الترويج للاستثمار on line FDI promotion training centre الذي أطلقته ميجا في مطلع عام 2004. وسيتم خلال الفترة المقبلة ترجمة تسعة نماذج تدريبية أعدتها ميجا خاصة بآليات

استثمار

الدور المتنامي لتجمعات الوحدات الإنتاجية

الأكاديميين والمهنيين والأفراد العاديين، كما هو حاصل في التجمعات الإنتاجية.

- أظهرت العديد من الأمثلة حول العالم أن التجمعات الإنتاجية أصبحت تشكل المصدر الرئيسي لتوليد الدخل وخلق الوظائف وتنمية الصادرات.
- استهدفت السياسات التنموية الاقتصادية سابقا الشركات والصناعات الفردية لكن الآن وفي عصر العولمة وانفتاح الأسواق وضراوة المنافسة لم تعد تلك الخيارات كافية لتحقيق النمو المستدام والازدهار في الدول النامية.
- إن قدرة التجمعات الإنتاجية على تحفيز روح المبادرة والتجديد تدفع الدولة إلى الدخول في "حلقة إيجابية" لتحقيق إنتاجية أكثر كفاءة ومعدلات نمو مرتفع وصولا إلى الازدهار والرفاه، وترفع قدرة الحكومات على التكيف ومواكبة المتغيرات المتسارعة والاتجاهات الدولية ومتطلبات بناء قاعدة إنتاجية أكثر تنوعا وتنافسية.

للحكومات دور محوري في دعم وتشجيع نشأة التجمعات الإنتاجية من خلال:

- وضع رؤية اقتصادية طويلة الأمد للقطر ترتب من خلالها الأولويات الاستراتيجية.
- وضع "خارطة طريق" لتبني مفهوم التجمعات الإنتاجية كنموذج للتنمية الاقتصادية.
- توفير البيئة الاقتصادية الكلية الملائمة.
- إرساء بيئة تشريعية داعمة ومحفزة.
- تطوير العمل المؤسسي والرقابي.
- تطوير وتحديث أداء القطاع العام والتحول لاعتماد التطبيقات الالكترونية.

تكرر مؤخرا الحديث عن التجمعات الإنتاجية ودورها المتنامي في تعزيز تنافسية القطر، ومع تزايد اهتمام الدول بها كنموذج اقتصادي ناجح نلقي الضوء عليها في هذا العدد من نشرة الضمان لإبراز أثرها في مجمل العملية الاستثمارية. إن الهدف الرئيسي من تكوين تجمعات الوحدات الإنتاجية (Clusters) هو إقامة وحدات إنتاجية متخصصة تستند إلى عناصر القوة الداخلية للقطر من مخزون علمي ومعرفي وموارد أولية ورأسمال بشري، ترتبط بشبكة من العلاقات الإنتاجية والتنظيمية واللوجستية الأمامية والخلفية وأنظمة متكاملة للتوزيع والنقل والاتصالات والبحث والتطوير تعزز بمجملها من قدرة القطر التنافسية على تسويق الإنتاج عالميا وجذب الاستثمار الأجنبي إليه، بهدف تعميق الآثار التنموية الإيجابية في القطر وتحقيق الازدهار والرفاه. ويقف وراء آليات التنمية الاقتصادية التي يقوم على أساسها مفهوم التجمعات الإنتاجية، وجود بيئة ملائمة تدعم روح المبادرة والإبداع والتجديد والابتكار.

ورغم أن تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية عوض عن ضرورة التركيز الجغرافي للتجمعات الإنتاجية إلا أن المعرفة الضمنية التي تنشأ وتتفاعل من خلال التواجد الفعلي للتجمعات الإنتاجية تعزز من قوتها، وتشكل بيئة ملائمة لتوليد الإبداع والابتكار، ليس من السهولة نقلها أو اختزالها افتراضيا بوساطة تقنيات الاتصالات.

لماذا يتعين على الحكومات الاهتمام بالتجمعات الإنتاجية؟

- لم يحظ حتى الآن أي نموذج اقتصادي تنموي بالانتشار والقبول الواسع بين مختلف أطياف

قد تختلف بدايات التجمعات الإنتاجية ومسارها بين الدول التي أخذت بها، ولكن يظل العنصر الرئيسي لنجاحها يستند إلى الدور المتميز الذي تلعبه الحكومات لجهة تذليل العقبات وإقرار السياسات المساندة وتوفير الموارد الطبيعية والبشرية لتأسيس وتطوير هذه التجمعات، الأمر الذي قد يكون صعبا أو مكلفا ان جاء بمبادرة منفردة للقطاع الخاص، خاصة في الدول النامية. وقد أظهرت تجارب من دول نامية أن التجمعات الإنتاجية يمكن أن تنشأ حتى في المجتمعات الريفية طالما أن الموقع يوفر لها ميزة تنافسية بغض النظر عن حجم الكثافة السكانية المحلية.

(بانجالور)، أصبح يصدر برمجيات بحوالي 6 مليارات دولار سنويا ويقدر أن يتجاوز ذلك خلال السنوات المقبلة.

● نجحت جهود حكومة كوستاريكا، من خلال رؤية اقتصادية مستقبلية وضعت في قائمة أولوياتها الاستراتيجية إنشاء تجمع إنتاجي لأنظمة المعلومات والاتصالات، خاصة بعد أن قررت شركة "انتل" العملاقة في صناعة البرمجيات اختيار كوستاريكا كموقع لعملياتها في أمريكا اللاتينية.

● لعبت الحكومة اليابانية في مطلع التسعينيات دورا مهما في تسريع نمو التجمع الإنتاجي الخاص بصناعة أجهزة الفاكس ميل قبل أي دولة أخرى، إذ حينها أدى قبول الحكومة بالمستندات المرسله بوساطة خدمة الفاكس كوثائق معترف بها قانونيا، إلى ازدهار الطلب على استخدامات أجهزة الفاكس ميل.

● تعزيز فرص التدريب وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية وتحديث مناهج التعليم.

● دعم الإنفاق على البحث والتطوير.

وفي هذا المجال نورد هنا نماذج تعكس أهمية دور الحكومات في دعم وتشجيع إقامة التجمعات الإنتاجية وتشمل:

● قيام حكومات الدول الاسكندنافية بتقديم الدعم المبكر للتجارب والأبحاث التي أجريت على الهواتف النقالة ساعد على إنشاء أول تجمع إنتاجي قوي ومنافس عالميا لنظام الهواتف النقالة.

● أطلقت الحكومة الهندية برنامجا قويا لتوطين صناعة البرمجيات في الهند من خلال تأسيس 15 حديقة تكنولوجية مما أدى إلى إقامة تجمع إنتاجي لصناعة البرمجيات في إقليم البنجاب

● الحرص على تأسيس قواعد بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وشفافة.

● لعب دور محوري لجمع الأطراف المشاركة في التجمعات الإنتاجية.

● إجراء تقييم مستمر للتجمعات الإنتاجية لتحديد نقاط القوة والضعف فيها بهدف الوصول للتنافسية العالمية.

● اعداد البنية التحتية التقنية والمادية والمعرفية الحديثة.

● تقديم حزمة من المزايا والحوافز للاستثمار المباشر في هذه التجمعات.

● نشر الوعي والتعريف بأهمية ودور التجمعات الإنتاجية.

● دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح باب المشتريات الحكومية لها.

ضمان

مستجدات صناعة الضمان 2004

جنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. ومع تزايد تحرير الاقتصادات وفتح الأسواق وقوة حركة التجارة والاستثمار أصبحت الأزمات أكثر قابلية للعدوى والانتشار واختلقت نوعية المخاطر السياسية المغطاة فانبثقت مثلا عن مخاطر المصادرة والتأميم، التي تراجعت بشكل ملحوظ مع تراجع الأنظمة الاشتراكية والتزام أسواق النقد الأجنبي بالمادة الثامنة من صندوق النقد الدولي، خطر جديد يدعى المصادرة المقنعة أو الزاحفة (Creeping expropriation) الذي يعكس تدخل الحكومة من خلال الضرائب أو تغير القوانين أو منع الدخول لقطاع أو إجراءات أخرى تترتب عليها نتائج مماثلة لما يترتب على مخاطر المصادرة أو التأميم. ومازالت المخاطر السياسية المرتبطة بالتحويل تحتل جزءا مهما من هذا السوق، وتزايدت المخاطرة لجهة تقلبات أسعار الصرف في القطر المضيف للاستثمار. كما أن الاضطرابات السياسية والعنف مازالا يشكلان خطرا رئيسيا مع تزايد الأنشطة المرتبطة بالإرهاب وكذلك حالات النزاعات الداخلية مما وسع من نطاق تغطية هذه المخاطرة. وقد تزايد عدد مزودي خدمات ضمان المخاطر السياسية ومنها الشركات الخاصة مثل لويدز وزيورج وسوفييرين وتشاب وAIG وغيرها إلى جانب الوكالات الحكومية والدولية والإقليمية.

يشير التقرير السنوي للاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادات والاستثمار (اتحاد بيرن) إلى أن عام 2004 شهد عودة لحالة الاستقرار في الأسواق المالية وأسواق الائتمان مع تحسن بيئة المخاطر عالميا، وان تراجعت قرب نهاية العام مع ارتفاع أسعار النفط. وقد حققت عمليات الاكتتاب نموا ملحوظا مقارنة مع معدلاتها المنخفضة التي سادت في الأعوام القليلة الماضية وشهدت نشاطا واضحا في الأسواق الناهضة مثل الصين والبرازيل والمكسيك مستفيدة من ارتفاع معدل النمو العالمي وتنامي حركة التجارة الدولية وتحسن المناخ الدولي لأداء الأعمال مما زاد من الطلب على الضمان لتحديد المخاطر التجارية خاصة في عمليات ضمان ائتمان الصادات. وقد تزايدت أهمية العمليات للمدينين المتوسط والطويل، رغم ضآلة حجمها مقارنة مع عمليات المدى القصير، وتعززت آليات ونظم وأساليب إدارتها ومن ضمنها إدخال اعتبارات متعلقة بالبيئة والاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية ومحاربة الرشوة وتعزيز الشفافية وتعميق العمل بالمعايير المهنية العالية.

سياسية للمدى المتوسط في عدد من الدول (الكوريتين، فنزويلا وتايوان). وقد تزايد الطلب على ضمان المخاطر ضد الإرهاب الذي شمل مخاطر تدمير الأبنية وانقطاع العمل في المشروع أو تأخير البدء في التنفيذ وخاصة في الدول الناهضة في

وقد تحسن خلال عام 2004 سوق ضمان المخاطر السياسية بشكل لم يشهده منذ فترة خاصة في النصف الأول من العام، وتأثر بتداعيات قضية شركة يوكوس النفطية في روسيا والاضطرابات الداخلية في نيجيريا وبرز مخاطر



ليبيا إلى نحو 30 مليار دولار لتمويل مشاريع في قطاع النفط والغاز خلال السنوات الخمس المقبلة. وقد تم التوقيع على تمويل مشروع (قطر غاز 2) بقيمة 7.6 مليار دولار في نهاية العام.

وتقليديا مثلت مصر والمغرب وتونس أسواقا جاذبة لعمليات الضمان مدعومة بتنوع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية وبدرجة أقل أسواق الأردن ولبنان. وتزايد مؤخرا الاهتمام بأسواق الجزائر وليبيا وسوريا. ورغم أن عمليات الضمان في الدول العربية تتركز في المدى القصير الذي تحظى معظم الدول العربية فيه بسجل سداد جيد، فإن عمليات المدى المتوسط يتوقع لها الزيادة. شهد العام دخول بنك التصدير والاستيراد الأمريكي لضمان تمويل مشروع توليد كهرباء في سكيكدة في الجزائر بقيمة 382 مليون دولار وكان أعلن عام 2003 أنه وفر تسهيلات بمقدار مليار دولار لشركة سوناطراك الجزائرية لتوسعة نشاطها في قطاع النفط والغاز. كما أن هيئة الضمان الصينية (صينوشور) قدمت لأول مرة ضمان لعملية تصدير بمقدار 40 مليون دولار لمعدات اتصالات لصالح هيئة الاتصالات الجزائرية. وقد عاد بنك التصدير والاستيراد الأمريكي إلى نشاطه في ليبيا بعد رفع الحظر الاقتصادي عنها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2004 مما أتاح استئناف وكالات أخرى من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا واليابان نشاطها في السوق الليبي. أما بالنسبة للعراق فإن الاتفاق الذي تم من خلال اتفاقية إطارية وقعت مع 17 وكالة ضمان بقيمة 2.4 مليار دولار لصالح بنك التجارة العراقي لتمويل عمليات ائتمان الصادرات من دولها للعراق لم ينفذ كما كان يجب إذ بعد إعلان نقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة في يونيو 2004 قرر عدد من وكالات الضمان ومنها وكالات من بريطانيا وسويسرا عدم مواصلة عملياتها في العراق وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني، واختلاف القوانين بعد وقف العمل بالقوانين التي صدرت إبان حكم سلطة الائتلاف المؤقتة، إلا أن نجاح جهود إعادة جدولة ديون العراق الخارجية في إطار نادي باريس وخارجه قد يكون عنصرا إيجابيا في المستقبل.

وقد أعلن برنامج تمويل التجارة العربية إتاحة خطوط لإعادة التمويل لعمليات المدى المتوسط (60 شهرا) لواردات السلع الرأسمالية من غير الدول العربية للشركات الصناعية العربية بعد أن كان يركز على عمليات المدى القصير في الدول العربية.

أما بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم فإن

بالنقل والتوزيع وخلافه حسب طبيعة المشروع خاصة للعمليات الضخمة.

وشهد سوق الضمان اهتماما متواصلًا بتطبيق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والشفافية والإدارة الرشيدة التي أصبحت معايير متكاملة تدخل في عملية تقويم صلاحية المشروع للضمان. وقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) معايير (Equator Principles) عام 2003 كإطار مرجعي اختياري لاستخدام المؤسسات المالية في تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع التي تتجاوز كلفها 50 مليون دولار. بلغ عدد المؤسسات التي استفادت من هذا الإطار حتى نهاية عام 2004 (27) مؤسسة مالية ومصرفية، وتعتبر الوكالة الدنمركية لضمان ائتمان الصادرات أول هيئة ضمان تطبق هذه المعايير منذ مايو 2004. ومع ذلك تلقى هذه المعايير اعتراضا من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالقضايا البيئية. وكان البنك الدولي قد وضع معايير بيئية واجتماعية متشددة للمشاريع التعدينية بعنوان مراجعات (Extractive Industries Reviews) مما أثر على تمويل مشاريع النفط واستخراج الفحم، وإلزامها بأفضل الممارسات المرتبطة بهذه المعايير وكان تم أيضا إصدار مبادئ الشفافية للصناعات الاستخراجية عام 2002.

وقد أدى انضمام 8 دول من وسط وشرق أوروبا للاتحاد الأوروبي في مايو 2004 إلى زيادة الفرص التجارية والاستثمارية والطلب على عمليات الضمان بشكل فائق قدرة وكالاتها الوطنية ودفعها إلى توسعة حجم عملياتها ورغم أن قيمة الأقساط انخفضت بتراجع الأخطار فإن كثافة العمليات عوضت ذلك لدى هذه الهيئات.

وقد اعتبرت منطقة الشرق الأوسط الأنشطة في ضخامة المشاريع التي تتطلب تمويلًا استمرارًا للنشاط الذي بدأ مطلع التسعينيات في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والاتصالات وتكوين الشراكات الحكومية والخاصة للدخول في مشاريع محطات توليد الكهرباء الخاصة وفي مجال تمويل وضمان التجارة مدعوما بمتانة الوضع المالي والسيولة التي توفرها الإيرادات النفطية. وقد تضافرت جهود المؤسسات المالية التجارية العربية والإسلامية لتمويل مثل هذه المشاريع الضخمة باستخدام الأدوات المتاحة من سندات مشاريع وتمويل ائتمان صادرات وصكوك إسلامية. وسيشهد قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة به في دول الخليج العربية احتياجات تمويلية تقدر بنحو 34 مليار دولار خلال العامين المقبلين، كما تحتاج

ومن جهة أخرى، ارتفعت المخاطر التجارية في عدد من الأسواق الأوروبية بتأثير انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وتأثير ذلك على تجارة التجزئة مع ارتفاع أسعار النفط لمستوى تجاوز 50 دولارا للبرميل وتأثير تفاقم عجز الموازنة الأمريكية على أسعار الفائدة والأسواق المالية وتراجع سعر صرف الدولار بنسبة 25% مما قلل من القدرة الشرائية وأضعف قيمة الاحتياطيات الرسمية وخاصة لدى الدول الناهضة وأثر على حجم القروض المصرفية التجارية وزاد حالات تعثر السداد. واصطبغت بعض المخاطر التجارية بأبعاد سياسية جعلت من الصعب تصنيفها خاصة بتأثير تدخل الحكومة في أوضاع الشركات كما حدث في روسيا وفنزويلا.

أما سوق إعادة التأمين فقد استرد جزءا كبيرا من توازنه عام 2004 بعد أن شهد خلال الفترة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وأزمة الأرجنتين نقصا في القدرة الاستيعابية وتشددا في شروط تجديد اتفاقيات إعادة التأمين، ورغم خروج عدد من الشركات من سوق إعادة التأمين (جي أي فرانكونا وجنرال كولون ري ورويال صن اليانس) فإن متانة موقف شركات أخرى مثل سويس ري وميونج ري وهانوفور ري مع بعض الشركات الجديدة (اكسس ري وبلاتينيوم ري) مكنتها من العودة للعمل بنشاط متأثرة بتحسّن السوق الاكتتابية الأولية وعودة الثقة بتجديد اتفاقيات إعادة التأمين للمدى القصير (حتى ثلاث سنوات) وإن لم يكن بالزخم نفسه قبل أعوام مضت مع استمرار سياسة الانتقائية في الدخول في العمليات وفق الحالة ومدى حصافة الطرف المكتتب خاصة وأن المخاطر تركزت في بعض الأسواق والقطاعات (قطاعي التجزئة والإنشاءات) واستمر الحذر يشوب عمليات المدى المتوسط خلال العام.

وتنامت مشاركة الهيئات الخاصة في عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير إلى جانب الوكالات الحكومية، وكذلك زادت أهمية المصارف في الأنشطة التمويلية والاقراضية ومساهمتها في توفير احتياجات المستثمرين والمصدرين منفردة أو بالمشاركة مع تجمعات بنكية أخرى. وقد تعزز التوجه لتكوين شراكات وتعاون على مستوى تبادل المعلومات الائتمانية والقطرية وتحليل الاتجاهات والدخول في عمليات تمويل مشترك لتوزيع المخاطر في الأسواق عالية المخاطرة. وكذلك تنامي دور وسطاء التأمين في عمليات إعادة والإفادة من الخبراء الخارجيين في توفير المشورة الخاصة بالجوانب الفنية أو التسويقية أو التفاصيل المتعلقة

ولعل من أهم التحديات المقبلة للهيئات العاملة في صناعة الضمان ما يلي:

- التعامل مع قضية الديون الخارجية والديون المتعثرة وما يتفرع عنها من ضرورة تطوير خدمات لإدارة هذه الديون كمبادلة للديون أو شراء أو تحويل الديون وخاصة ديون الدول المعاد جدولتها في إطار نادي باريس والديون السيادية الأخرى وإعادة تسويقها بواسطة الأساليب المبتكرة ومنها الديون الخارجية على العراق وعدد من دول أمريكا اللاتينية ودول أخرى في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وشرق أوروبا ومؤخرا دول جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وانعكاس ذلك على تطوير نظم العمل الداخلية لهيئات الضمان في التعامل مع الديون صعبة السداد على أساس أنها "فرصة وليست مشكلة" وأنها ستفتح المجال للأعمال وتوليد العوائد.
 - نجاح جهود عدد من هيئات الضمان، خاصة في دول وسط وشرق أوروبا، في التحول إلى شركات خاصة أو شبه خاصة مستقلة عن إدارة القطاع العام للتحرك بسرعة وكفاءة ومقابلة حجم الأعمال المتزايد في سوق الضمان.
 - كيفية التعامل مع نوعية مختلفة من المستفيدين من خدمة الضمان مع تطور هذه الفئة التي أصبحت أكثر وعيا وإيجابية ومعرفة.
 - تنامي دور هيئات الضمان في المشاريع الضخمة الناتجة عن تزايد برامج الخصخصة ونظام (البوت) في قطاعات البنية التحتية ومنها توليد الكهرباء وتحلية المياه والاتصالات والنقل والطيران.
 - توفير المعلومات الحديثة وذات المصادقية ونجاح التعاون في تبادل المعلومات التجارية والائتمانية مع شركات دولية متخصصة للحصول على معلومات قطاعية والإفادة من شركات التصنيف السيادي مثل ستاندرد اند بورز ومن قواعد المعلومات لدى اتحاد بيرن.
 - كيفية التعامل مع التغير المستمر في سوق المخاطر ومقابلة الطلب على خدمات جديدة واحتياجات تطبيق بازل II.
- ونود الإشارة هنا إلى دراسة أعدتها الكوفاس شملت مسحا وزع على 120 عميلا لديها في الربع الأخير من عام 2004 اتضح فيها أن قطاع الأعمال ينظر إلى صناعة الضمان بإيجابية كأداة مهمة في تحسين كفاءة الأعمال وإدارة مخاطر الائتمان ووضع الموازنة وتعزيز القدرة على ولوج المصادر التمويلية بكفاءة.

هذا ويتكون اتحاد بيرن الذي تأسس عام 1934 من 52 هيئة ضمان من 43 دولة وأطراف إقليمية ودولية. ووفق أحدث البيانات المتوافرة بلغ حجم عمليات دول الاتحاد في نهاية 2003 حوالي 650.8 مليار دولار منها 636 مليار دولار ضمان ائتمان صادرات و14.8 مليار دولار عمليات ضمان استثمار. وبلغت قيمة التعويضات التي دفعت عام 2003 حوالي 4.16 مليار دولار فيما بلغت قيمة التعويضات المستردة 8.69 مليار دولار. وقد شكلت عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير نحو 90% من إجمالي عمليات ضمان ائتمان الصادرات عام 2003. ويلخص الجدول الآتي عمليات أعضاء اتحاد بيرن.

أما فيما يتعلق بنادي براغ الذي تأسس عام 1993 وتدخل في عضويته هيئات الضمان من الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة تمهيدا لانضمامها إلى اتحاد بيرن فقد ارتفع عدد أعضائه إلى (30) هيئة، ويعقد النادي اجتماعات دورية مرتين سنويا بهدف تبادل الخبرات وترقية الجانب الفني من العملية الاكتتابية. وقد ارتفع حجم عمليات الضمان لأعضائه إلى 8 مليارات دولار عام 2003 وبلغت قيمة الأقساط المكتتبة 50 مليون دولار (مقارنة مع 35 مليون دولار عام 2002) وفي الوقت ذاته انخفضت التعويضات التي دفعها أعضاء النادي إلى 27 مليون دولار من 43 مليون دولار للفترة ذاتها. وتدخل في عضوية نادي براغ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصندوق السعودي للتنمية والشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة الأردنية لضمان القروض ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

منطقة آسيا والباسفيك واصلت النمو السريع في اقتصاداتها وفي تطوير أسواقها المالية المحلية والإقليمية لتعود إلى المستويات التي سبقت تعرضها للأزمة المالية عامي 1997/1998، ومع عودة ثقة المستثمرين فيها فإن سوق الضمان قد انتعش خاصة في إيران وتايلاند وكوريا الجنوبية مع بروز الصين كقطب جانبي لعمليات ضخمة للائتمان في المدى القصير تليها اندونيسيا والهند وباكستان وماليزيا وفيتنام. أما في أفريقيا فإن منطقة جنوب الصحراء مازالت المنطقة الأكثر ضعفا لجهة معدل النمو ومعدل دخل الفرد ويتوقع تحسن الأوضاع مع تنامي جهود التكامل التجاري وتشجيع الصادرات من خلال التجمعات الإقليمية وتعزيز دور الوكالة الأفريقية لضمان ائتمان التجارة التي تأسست عام 2000 (تضم 10 دول أفريقية) إلا أن غياب المعلومات ما زال يشكل عقبة رئيسية. وبدأت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية في تجاوز الأزمات التي أحاطت بها منذ خمس سنوات وأثرت تداعياتها على أوضاعها الاقتصادية والمالية والسياسية وخاصة الأزمة الأرجنتينية وتباطؤ النمو الاقتصادي في البرازيل. وأما على الجانب الإيجابي فشهدت المنطقة تعميق التكتلات الإقليمية للتجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة ومع ذلك بقيت الأجواء حذرة تخوفا من بروز مخاطر جديدة.

ومازالت صناعة الضمان تواجه عددا من المعوقات في الأسواق الناهضة بسبب عدم شفافية ووضوح القوانين التي تشهد تغيرات متلاحقة تؤثر على مجمل البيئة التشريعية والإجرائية وضعف وضع القطاع المصرفي في بعضها واستمرار حالات التأخير في السداد وطول مدة فض النزاعات التجارية وعدم وجود مكاتب مختصة بالمعلومات الائتمانية والدراسات القطاعية المتخصصة وكذلك نقص الهيئات الرقابية.

(مليار دولار)

السنة	ضمان الصادرات			ضمان الاستثمار	قيمة التعويضات المدفوعة	قيمة التعويضات المستردة
	مدى قصير	مدى متوسط وطويل	إجمالي ضمان الصادرات			
1990	264	108	372	3	13.54	4.42
1995	311	87	398	10	11.81	8.31
2000	398.4	72.5	470.9	12.7	5.31	6.11
2001	382.4	59.8	442.2	16.4	4.46	7.77
2002	417.5	55.9	473.4	14.4	5.26	7.04
2003	569.6	66.4	636.0	14.8	4.16	8.69



التقرير السنوي للتنمية: "تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع"

المتحققة إلى تعزيز النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر.

وقد أشار التقرير إلى أن اختلاف هذه العناصر يحدد مدى التباين في مناخ الاستثمار بين الدول وكذلك جهويًا داخل الدولة الواحدة، وينعكس ذلك على اختلاف درجة تأثر مؤسسات القطاع الخاص (المؤسسات الضخمة، الصغيرة ومتوسطة الحجم، والمتناهية الصغر في القطاع الموازي) بتكلفة أداء الأعمال خاصة خدمات البنية التحتية، وكذلك التكاليف الناجمة عن تطبيق اللوائح التنظيمية وإجراء المعاملات الإدارية، وهي تكاليف قد تصل بمجموعها إلى ثلاثة أضعاف الضرائب التي تدفعها الشركات، والقدرة على الحصول على تمويل، وحماية حقوق الملكية، والعدالة في تطبيق القوانين.

كما لفت التقرير إلى ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتجسير الفجوة القائمة بين وضع السياسات وتنفيذها وتبيان أسباب إخفاق السياسات في تحقيق أهدافها في الدول النامية والالتفات لتنمية الاستثمارات الخاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بالنظر لدورها المهم في خلق فرص العمل ودعم النمو وزيادة الإيرادات وبالتالي المساهمة في تحقيق هدف محاربة الفقر، والاهتمام بزيادة دخل أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والحرفية التي تعمل في إطار القطاع الموازي وتحفيزها للدخول في القاعدة الاقتصادية الرسمية، والاستفادة من تطوير البنية التحتية الأساسية خاصة في المناطق الريفية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لكافة فئات المجتمع، خاصة أن ناتج القطاع الموازي يشكل نسبة لا يستهان بها من مجمل النشاط الاقتصادي الكلي في بعض الدول النامية يتراوح ما بين 25% (كما في المكسيك) إلى 70% (كما في جورجيا).

ويشير التقرير إلى أنه على حكومات الدول النامية التصدي لعدد من التحديات تتعلق بمحاربة الفساد والالتزام بالشفافية في وضع وتطبيق السياسات، تعزيز الثقة من خلال تعميق المشاركة في صياغة السياسات وبناء الإجماع الداخلي، ضمان توسيع نطاق الفائدة المتوخاة من تحسين مناخ الاستثمار لتصل إلى كافة فئات المجتمع لإقامة مجتمع أكثر إنتاجية وازدهاراً، ضمان مواءمة السياسات للأوضاع المحلية باعتبار مواطن الضعف والقوة وخصوصية الأوضاع المحلية عند

الدول العربية 2003. ولاستكمال البحث تم إجراء 3250 مسحاً في أوساط أصحاب الأعمال في القطاع الموازي (غير الرسمي) في 11 دولة نامية.

ويتمحور التقرير حول التأكيد على أن تحسين مناخ الاستثمار ليس فقط بهدف جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بل لتحسين البيئة الكلية للسياسات وإزالة المعوقات وتخفيض تكلفة أداء الأعمال وتسهيل الإجراءات واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية اللازمة، والتنسيق مع الهيئات القطرية المعنية بتشجيع الاستثمار. ويتطلب ذلك بدوره التزام على أعلى مستوى في الدولة بالتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار لتعزيز الثقة وتأكيد مصداقية الجهود المبذولة وتفعيل الدور المحوري لمؤسسات القطاع الخاص بكافة أحجامها لتقوية أسس عملية التنمية وتعزيز جهود محاربة الفقر.

وقد أشار التقرير إلى أن مناخ الاستثمار بمجمله يتكون من عدة عوامل تتأثر بعناصر خارجية تشمل الموقع الجغرافي والثروة الطبيعية للقطر ومناخه وعدد سكانه، الذي يحدد حجم السوق فيه، والنزق الاستهلاكي المحلي، وهذه عناصر تصعب السيطرة عليها مباشرة، ومجموعة من العناصر الداخلية التي ترتبط بوضع السياسات الحكومية ونوعية إجراءاتها، والتي تعتبر العنصر الأساسي لتحديد مدى ملاءمة مناخ الاستثمار، وهذه يمكن التحكم بها من خلال التزام الدول بأفضل الممارسات. ومن هنا كانت المسؤولية القطرية المباشرة للحكومات لخلق مناخ استثمار ملائم لتعزيز التنافسية وإزالة المعوقات التي تؤثر على الاستثمار الخاص لجهة التكلفة (صعوبات تنفيذ العقود وتطبيق اللوائح وتفشي الرشاوى والجريمة وضعف البنية التحتية) والمخاطرة المتعلقة بخبط السياسات وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضعف الثقة في النظام القضائي، وغموض تفسير القوانين واللوائح. وتحدد هذه العناصر بدورها مدى جاذبية الفرص الاستثمارية المتاحة في القطر المضيف للاستثمار، والتي إن التقت مع أهداف المستثمر المحتمل فإنه سيتخذ قراراً إيجابياً بالاستثمار في القطر، ويؤدي ارتفاع حجم هذه الاستثمارات ومكتسبات الإنتاجية

استعرض التقرير السنوي للتنمية لعام 2005 الذي صدر عن البنك الدولي تحت عنوان "تحسين مناخ الاستثمار للجميع" أهمية البيئة المواتية لمناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وبالتالي تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها رفع معدلات الدخل وتوسيع خيارات الأفراد وتعزيز برامج محاربة الفقر التي تصب في صلب أهداف البنك الدولي، الذي يقدر أن هناك 1.2 مليار شخص يعيشون بأقل من دولار في اليوم، وقد ينضم إليهم مليارات شخص آخرين خلال 30 عاماً إن لم تتخذ إجراءات فعالة لمحاربة الفقر وصولاً لتعميم الرفاه والازدهار للجميع. ويعتبر هذا التقرير السابع والعشرين من نوعه منذ أول صدور له عام 1977.

وقد اعتمد التقرير على نتائج مسوحات مناخ الاستثمار (Investment Climate Surveys) التي شملت 26 ألف شركة في 53 دولة نامية (بينها دولتان عربيتان هما الجزائر والمغرب) والتي بدأ البنك الدولي بإعدادها منذ عام 1999 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، إضافة إلى البيانات والمؤشرات الخاصة بقاعدة بيئة أداء الأعمال (Doing Business Database) لعام 2003 وضمت 130 دولة (بينها 13 دولة عربية تشمل الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن) والتي يهتم البنك الدولي بتطويرها باستمرار، وقد اشترنا إليها في العدد الفصلي الثالث من نشرة ضمان الاستثمار 2004، وكذلك في الفصل السابع من تقرير مناخ الاستثمار في

مدراء ومحاسبين ومحامين من واقع تجربتهم المباشرة في القطر المضيف للاستثمار لجهة 7 محاور رئيسية غطت 53 متغيراً نورد ذكرها هنا لإلقاء نظرة أوضح على نوعية العناصر التي يقاس من خلالها مناخ الاستثمار وفق الجدول الآتي:

بالبقاء في الدولة المضيفة للاستثمار وإقامة استثمارات جديدة فيها بنسب قد تجاوزت 30%. وتجدر الإشارة إلى أن مسوحات مناخ الاستثمار التي أجريت في أوساط العينة المختارة من الشركات رصدت آراء مسئولتي الشركات من

محاولة تطبيق السياسات والأساليب التنظيمية المتبعة في الدول المتقدمة. كما أن للمجتمع الدولي دوراً مسانداً لجهة تقديم برامج الدعم الفني والمادي اللازمين لمساندة هذه الجهود القطرية.

وأفاد التقرير أن تحسين مناخ الاستثمار عملية مستمرة تهدف إلى تعديل وصقل السياسات على نطاق واسع، وتحديد الأولويات في ضوء الأهداف الوطنية وفق أهميتها النسبية، والعمل على إزالة المعوقات الناجمة عن الاختلالات الخاصة بتشوهات السوق، وإشراك أصحاب المصلحة الحقيقية في عملية الإصلاح، وإيجاد مؤسسات مختصة بالمحافظة على مراقبة وتقييم التقدم في عملية الإصلاح ووضع آليات للتشاور مع أصحاب المصلحة، وتحقيق التنسيق والتعاون البناء مع القطاع الخاص.

وتأكيداً لنجاح هذا الأسلوب استشهد التقرير بتميز تجربة كل من الصين والهند وأوغندا في تبني استراتيجيات فعالة تستند إلى خصوصية القطر وتحديد أولويات معالجة معوقات بيئة الاستثمار وتدعيم ثقة المستثمر بجدية إصلاحات الحكومة في مواصلة تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر. وفي هذا الصدد وبتأثير تحسن مجمل البيئة الاستثمارية سجلت الصين معدل نمو تجاوز 8% سنوياً خلال العقد الماضي مما أدى إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى الفقر من 64% من إجمالي السكان عام 1981 إلى أقل من 17% عام 2001. كما سجلت الهند معدل نمو سنوي حول 6.7% خلال فترة التسعينيات مما خفض معدل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 54% عام 1980 إلى 35% عام 2000. وبالنسبة لأوغندا التي رغم صغر حجم اقتصادها وخروجها من سلسلة طويلة من الحروب الأهلية في مطلع التسعينيات فإنها أيضاً باشرت بتحسين مناخ الاستثمار بشكل عزز مصداقية الحكومة والثقة بسياساتها الإصلاحية فحققت معدل نمو تجاوز 4% سنوياً (وهو أضعاف معدل النمو لدول أفريقيا جنوب الصحراء) خلال الفترة من 1993 إلى 2002 مما أدى إلى تخفيض مستوى الفقر من 56% عام 1992 إلى 35% عام 2000.

وختاماً اعتبر التقرير أن تعقيد الإجراءات وغموض السياسات وعشوائية تطبيق اللوائح التنفيذية وضعف حقوق الملكية وتفشي الفساد والجريمة والإخلال بتنفيذ العقود من أهم المعوقات التي تؤثر سلباً على القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية. ودعا التقرير حكومات الدول النامية إلى بذل الجهود لتبسيط الإجراءات وتحسين آليات إنفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمر وتعزيز جودة البنية التحتية. وتظهر المسوحات التي أجريت أن زيادة وضوح السياسات تزيد احتمالات قرار الشركات المستثمرة

العناصر	محاور الاستبيان	
18 عنصراً: غموض السياسات الاقتصادية والتشريعية، عدم الاستقرار الاقتصادي، الفساد، الجريمة والسرقات والإخلال الأمني، الممارسات غير التنافسية، النظام القضائي وأسلوب فض النزاعات، قطاع الاتصالات، الكهرباء، النقل، تملك الأراضي، المعدلات الضريبية، إدارة النظام الضريبي، النظام والسياسات التجارية، تأهيل القوى العاملة، قوانين العمالة، إصدار التراخيص وأذن العمل، توافر التمويل، كلفة الحصول على التمويل.	منظور الشركات لأهم معوقات الاستثمار	1
10 عناصر: عدد أيام العمل اللازمة للحصول على خط كهرباء، عدد أيام انقطاع التيار الكهربائي، قيمة الخسائر الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي كنسبة من المبيعات، عدد أيام انقطاع المياه، قيمة الخسائر الناجمة عن انقطاع المياه كنسبة من المبيعات، عدد أيام العمل اللازمة للحصول على خط هاتف ثابت، عدد أيام انقطاع خطوط الهاتف، قيمة الخسائر الناجمة عن انقطاع خطوط الهاتف كنسبة من المبيعات، نسبة الشركات التي تملك مولدات كهرباء خاصة، نسبة الشركات التي تستخدم الانترنت كوسيط للتعامل مع العملاء والموردين.	البنية التحتية والخدمات	2
6 عناصر: نسبة الشركات التي تلجأ للتمويل من خلال الموارد الداخلية أو الأرباح المحتفظ بها، أو من الاقتراض المصرفي، وتلك التي تلجأ للسحب على المكشوف، نسبة قيمة الضمان المطلوب لإجمالي القرض، عدد الأيام اللازمة لصرف الشيك البنكي، عدد الأيام اللازمة لصرف التحويلات بالعملة الوطنية.	التمويل	3
7 عناصر: عدد الأيام اللازمة للتخليص الجمركي للواردات، نسبة التشغيل المثلى مقارنة مع النسبة الفعلية، نسبة الوقت الضائع لدى الإدارة العليا للشركة في التعامل مع مقابلة الإجراءات الحكومية، استمرارية ووضوح القوانين، عدد الأيام للاجتماع مع المسؤولين الحكوميين لتخليص المعاملات، نسبة المبيعات المسجلة في الإقرارات الضريبية، نسبة المدفوعات غير الرسمية لتسهيل الأمور من قيمة المبيعات.	سياسات الحكومة	4
4 عناصر: مدى الثقة في النظام القضائي، عدد الأسابيع اللازمة لفض النزاعات، قيمة كلفة الحماية والأمن كنسبة من المبيعات، الخسائر المتحققة بسبب الجريمة كنسبة من المبيعات.	فض النزاعات والحماية من الجريمة	5
3 عناصر: نسبة الشركات المرخص لها استخدام تكنولوجيا مملوكة لشركات أجنبية، نسبة الشركات الحاصلة على معايير الجودة (الايزو)، نسبة الشركات التي تنشط في مجالات الابتكار والتطوير.	قدرة الشركات على الإبداع وزيادة الطاقة الاستيعابية	6
5 عناصر: نسبة الإناث في الإدارة العليا، نسبة الشركات التي تعتمد التدريب في نظامها الداخلي، نسبة العمال في وظائف دائمة المتلقين للتدريب، نسبة مشاركة العمال في النقابات، عدد أيام العمل الضائعة بسبب الاضرابات العمالية.	العلاقات مع العمال	7



كما أن قاعدة البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال 2005 والتي أعدت لتكون أداة تحليلية مختلفة لمقارنة إجراءات الدول في بيئة أداء الأعمال يدخل بها 7 محاور رئيسية تتضمن 24 عنصرا نورد ذكرها هنا لتوضيح نوعية المكونات التي تقاس من خلالها بيئة أداء الأعمال كما هو موضح في الجدول التالي:

العناصر	محاور قاعدة أداء الأعمال	
<ul style="list-style-type: none"> عدد الإجراءات المدة الزمنية (يوم عمل) تكلفة إنجاز الإجراءات (كنسبة من معدل دخل الفرد) الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من معدل دخل الفرد) 	تأسيس الكيان القانوني لبيئة الأعمال في القطر	1
<ul style="list-style-type: none"> مؤشر صعوبة التوظيف مؤشر صرامة ساعات العمل مؤشر صعوبة الفصل من العمل مؤشر صرامة التوظيف تكلفة الفصل من العمل (عدد الأسابيع المدفوعة) 	قانون العمل	2
<ul style="list-style-type: none"> عدد الإجراءات المدة الزمنية (يوم عمل) الكلفة (كنسبة من قيمة العقار للفرد) 	تسجيل العقار	3
<ul style="list-style-type: none"> تكلفة الحصول على ضمان للحصول على قرض (كنسبة من معدل دخل الفرد) مؤشر الحقوق القانونية مؤشر معلومات الائتمان نطاق تغطية السجل الحكومي لمعلومات الائتمان (عدد المقترضين لكل ألف شخص) نطاق تغطية مكاتب خاصة بمعلومات الائتمان (عدد المقترضين لكل ألف شخص) 	الحصول على الائتمان	4
<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الإفصاح ويتضمن معلومات بشأن الأوضاع الخاصة للمستثمر، الملكية غير المباشرة، تحديد المستفيد من الملكية، حقوق تصويت المساهمين، تقارير مدقي الحسابات المرفوعة إلى أعضاء مجلس الإدارة، الاستعانة بمدققين محايدين، مدى توافر معلومات عن الملكية والبيانات المالية لمستثمرين حاليين أو محتملين. 	حماية المستثمر	5
<ul style="list-style-type: none"> عدد الإجراءات منذ رفع الدعوى حتى نهايتها المدة الزمنية (يوم عمل) تكلفة المقاضاة وأتعاب المحامي (كنسبة من قيمة ديون الشركة %) 	انفاذ العقود	6
<ul style="list-style-type: none"> مدة التصفية (عدد السنوات) الكلفة (كنسبة من قيمة الأصول %) مبلغ الاسترداد 	إفلاس الشركة	7

مؤشرات

المؤشر هذا العام 70 دولة منها (9) دول عربية دون تغير عن عام 2003.

يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل **البيئة الاقتصادية** (الاقتصاد الوطني، عولمة الاقتصاد، بيئة الأعمال)، **البيئة الاجتماعية** (الاستقرار والتنمية، الرعاية الصحية، البيئة الطبيعية)، **البيئة المعلوماتية** (الجاهزية المعلوماتية، البنية التحتية المعلوماتية، وسائل التبادل المعرفي).

◀ مؤشر ثروة الأمم الناهضة

يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية Money Matters Institute مؤشر ثروة الأمم الناهضة Wealth of Nations Index مرتين سنويا في شهري مارس وسبتمبر وذلك منذ عام 1996، ويهدف المؤشر إلى التعريف بكيفية تكون رأس المال والثروة في الدول الناهضة استنادا إلى فرضية ان تكوين الثروة قائم على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي. وقد غطى

صدر مؤخرا عدد من المؤشرات الدولية المهمة التي تعكس وضع بيئة الاستثمار والعوامل التي تؤثر فيها، ويسر نشرة ضمان الاستثمار أن تتناولها هنا تعريفا بها وبوضع الدول العربية الداخلة فيها لتطوير القدرة التحليلية المقارنة وأدوات تقيس الاداء. وتشمل هذه المؤشرات قياس ثروة الأمم الناهضة، جاهزية البنية الرقمية والاستدامة البيئية.

مؤشر ثروة الأمم الناهضة

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا		الرصيد	
		2003	2004	2003	2004
1	البحرين	19	12	1540	1634
2	الكويت	21	18	1523	1574
3	الأردن	24	26	1495	1464
4	لبنان	27	29	1443	1406
5	تونس	29	33	1435	1387
6	الجزائر	43	43	1348	1336
7	مصر	45	44	1344	1332
8	السعودية	52	48	1282	1287
9	المغرب	48	52	1297	1262

المصدر: www.worldpaper.com
www.money mattersinstitute.org

ويدخل في كل مؤشر فرعي 21 متغيرا إجماليا 63 متغيرا، منحت أوزانا متساوية من صفر إلى 100 بحيث يدل رصيد (صفر) على أسوأ أداء ورصيد (100) على أفضل أداء، وكلما كان التوازن أكبر زادت فرص تكوين الثروة لتحقيق الاستدامة التنموية على المدى الطويل. ويقارن رصيد المؤشر بنتائج خمس دول متقدمة (اليابان، هولندا، سنغافورة، أسبانيا، والولايات المتحدة) اختيرت بهدف قياس المكتسبات التي حققتها الدول النامية والناهضة مقارنة بالتميز الذي حققته الدول المتقدمة. ويلخص الجدول التالي المكونات الداخلة في المؤشر لإلقاء الضوء بشكل أوضح على نوعية المكونات التي يقاس من خلالها تكوين الثروة ورأس المال وتشمل:

البيئة الاقتصادية	البيئة الاجتماعية	البيئة المعلوماتية
<p>1 - الاقتصاد الوطني</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل دخل الفرد - معدل التضخم - معدل التكوين الرأسمالي - معدل الادخار المحلي الإجمالي - عجز/ فائض الموازنة (التوازن الداخلي) (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) - التوازن الخارجي (ميزان الحساب الجاري) - نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي - معدل خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات - عدد اشهر تغطية الاحتياطي الرسمية (من غير الذهب) للواردات 	<p>1 - الاستقرار والتنمية</p> <ul style="list-style-type: none"> - توزيع الدخل - مدى اختلاف أجور الذكور عن الإناث - مدى اختلاف فرص تعليم الذكور عن الإناث - معدل البطالة - نسبة اللاجئين للسكان - النزاعات الحدودية - مؤشر الحقوق السياسية - استقلالية سيادة القانون - عدد المركبات المستخدمة (لكل 1000 نسمة) - نوعية الطرق 	<p>1 - الجاهزية المعلوماتية</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدل قراءة الصحف (لكل 1000 من السكان) - نسبة الأمية - نسبة طلبة المستوى الثانوي الموازي (التجاري، الصناعي).... - نسبة طلبة الرياضيات، العلوم والهندسة (%) - مدى استخدام اللغة الإنجليزية كلغة رئيسية في الأعمال
<p>2 - عولمة الاقتصاد</p> <ul style="list-style-type: none"> - التجارة الخارجية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) - الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) - المحافظ الاستثمارية - القيمة السوقية لأسواق المال 	<p>2 - الرعاية الصحية</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدل العمر المتوقع - معدل نمو القوة العاملة - نسبة الانفاق على البرامج الوطنية للرعاية الصحية من إجمالي مدفوعات الموازنة - نسبة المتقاعدين للقوة العاملة - عدد الأطباء (لكل 1000 نسمة) - معدل محصول الحبوب للفرد - عدد السعرات الحرارية اليومية 	<p>2 - البنية التحتية المعلوماتية</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد أجهزة الحاسوب المنزلية (لكل 1000 نسمة) - عدد الصحف للفرد - نسبة انتشار الكيبالات في المنازل (لكل 1000 نسمة) - مدى تغطية الأقمار الصناعية - مستوى الخدمات الهاتفية - أسعار المكالمات الدولية (3 دقائق)
<p>3 - بيئة الأعمال</p> <ul style="list-style-type: none"> - مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر الشفافية - سعر الصرف الحقيقي - أسعار الفائدة السائدة - سرعة دوران النقد - المؤسسات الحكومية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) - حماية الملكية التجارية 	<p>3 - البيئة الطبيعية</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأراضي المحمية (كنسبة من إجمالي الأرض) - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون - مدى توافر المياه الصالحة للشرب - التزام الحكومة بالمعايير البيئية 	<p>3 - وسائل التبادل المعرفي</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد الزوار سنويا كنسبة من السكان - خدمة الإذاعة / التلفاز (لكل 100 ألف نسمة) - امتلاك أجهزة التلفاز (لكل 1000 نسمة) - خطوط الهواتف الثابتة (الأرضية) (لكل 1000 نسمة) - الهواتف الخلوية (لكل 1000 نسمة) - الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات - مؤشر حرية الصحافة - مزود خدمات الانترنت (لكل 10 آلاف نسمة) - الهواتف (لكل 1000 نسمة) - نسبة انتشار مستخدمي الانترنت (لإجمالي السكان).



مؤشر جاهزية البنية الرقمية

الرصيد		الترتيب عالميا		الدولة	التسلسل
2003	2004	2003	2004		
-	0.84	-	23	الإمارات	1
3.67	0.39	40	31	تونس	2
-	0.37	-	33	البحرين	3
3.53	0.10	46	44	الأردن	4
3.19	0.17-	64	54	المغرب	5
3.19	0.24-	65	57	مصر	6
2.75	0.66-	87	80	الجزائر	7

المصدر: www.weforum.org

وضع الدول العربية

غطى المؤشر هذا العام سبع دول عربية بعد أن دخلت المؤشر لأول مرة كل من البحرين والإمارات. وقد تصدرت الإمارات الدول العربية بالترتيب (23) عالميا تلتها تونس (31)، ثم البحرين (33)، الأردن (44) المغرب (54)، مصر (57)، والجزائر (80). وبالمقارنة مع عام 2003 سجلت الخمس دول تقدما لجهة ترتيبها في المؤشر.

◀ مؤشر الاستدامة البيئية

يعتبر مؤشر الاستدامة البيئية Environmental Sustainability Index ثمرة التعاون المشترك بين كل من جامعة (Yale) وجامعة (Columbia) والمندى الاقتصادي العالمي World Economic Forum والذي بدأ إصداره عام 2001. يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغيير. يقيس المؤشر وضع الأنظمة البيئية في حالتها الطبيعية وتلك التي تتم إدارتها، والضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف المصادر الطبيعية وزيادة معدلات التلوث. ويقاس المؤشر الآثار والتفاعلات البيئية الحاصلة، ويتتبع مدى قدرة المجتمع على التكيف مع الإجهاد البيئي ودرجة مساهمة كل دولة في جهود التنسيق العالمي للتصدي للمشاكل البيئية المتزايدة. ويغطي المؤشر (146) دولة منها (16) دول عربية مقارنة مع (142) دولة عام 2002 منها أيضا (16) دوله عربية.

يتكون مؤشر الاستدامة البيئية من 5 عناصر تشمل الأنظمة البيئية، تخفيف حدة الإجهاد البيئي، قدرة الأفراد والأنظمة الاجتماعية على تحمل الاختلالات البيئية، القدرة الاجتماعية والمؤسسية وجهود التنسيق مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالمشاكل البيئية عالميا، ويندرج ضمن هذه العناصر 21 متغيرا منها الهواء، نوعية المياه، كمية المياه، التنوع الحيوي، التربة، تلوث الهواء،

المجتمع للمساهمة في، وللاستفادة من الفرص المعروضة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد غطى المؤشر هذا العام 104 دول، منها (7) دول عربية، مقارنة مع 102 دولة منها (5) دول عربية عام 2003.

يتكون مؤشر جاهزية البنية الرقمية من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأنظمة التشريعية والقانونية، البنية التحتية، وعناصر أخرى متعلقة بالسوق لجهة التطور التكنولوجي)، مدى جاهزية الأطراف المختلفة لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المستوى الفعلي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمنح المتغيرات التسع أوزانا متساوية من 1 إلى 7، ويعتبر الرصيد المسجل أداة تأشيرية وليست مطلقة لقياس المتغيرات الداخلة في المؤشر وكلما انخفض الرصيد كان وضع الدولة أسوأ والعكس صحيح. وفي حال تسجيل رصيد بالسالب فيدل على تراجع في أحد مكونات المؤشرات الفرعية.

وقد تصدرت سنغافورة المؤشر للمرة الأولى بتأثير تفوق أدائها فيما يتعلق بقدرة الأفراد والحكومة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلتها أيسلندا، فنلندا، الدنمرك، الولايات المتحدة (التي تراجعت من المركز الأول بعد أن احتلته لمدة ثلاث سنوات)، السويد، هونج كونج، اليابان، سويسرا وكندا في المراكز العشرة الأولى على التوالي. وقد حافظت الدول الاسكندنافية وبعض الدول الآسيوية على تصدرها المؤشر منذ بدء إصداره. فيما جاءت كل من الإكوادور، موزمبيق، هندوراس، باراجواي، بوليفيا، بنغلاديش، انجولا، إثيوبيا، نيكاراغوا وتشاد في المراكز العشرة الأخيرة في الترتيب من 95 إلى 104 على التوالي. وبمقارنة أرصدة المؤشر خلال الأربع سنوات الماضية من 2001/2002 إلى 2004/2005 نلاحظ توجهها متواصلا نحو تضيق الفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وقد تصدرت سلوفينيا المؤشر برصيد (1878) بعد أن كانت في المركز الثاني عام 2003، ومن بين الدول التي جاءت ضمن المراتب العشر الأولى: كوريا الجنوبية، جمهورية التشيك، تايوان، استونيا وهنغاريا، بينما جاءت كينيا في آخر القائمة، وبخلت أوزباكستان، بنغلاديش، أوغندا، نيجيريا، غانا، وبكستان ضمن المراتب العشر الأخيرة. وقد سجل معدل الدول الناهضة الداخلة في المؤشر كمجموعة (1407) وهو تقريبا نصف معدل الدول المتقدمة الخمس المختارة (2019). وبالنظر للدول المختارة فرديا، فقد حصلت الولايات المتحدة على رصيد (2143) تليها هولندا (2111) واسبانيا (1952) وسنغافورة (1915) واليابان (1975). ويعتبر رصيد 2400 هو الرصيد الكامل في هذا المؤشر.

وضع الدول العربية

غطى المؤشر تسع دول عربية، ودخلت كل من البحرين والكويت ضمن الدول الخمس والعشرين الأولى بين مجموعة الدول الناهضة إذ حصلت البحرين على رصيد 1634 واحتلت المركز (12)، وجاءت الكويت في المركز (18) وسجلت رصيد (1574)، تلتها الأردن (ترتيب 26، رصيد 1464)، لبنان (ترتيب 29 ورصيد 1406)، تونس (ترتيب 33 ورصيد 1387)، الجزائر (ترتيب 43 ورصيد 1336)، مصر (ترتيب 44 ورصيد 1332)، السعودية (ترتيب 48 ورصيد 1287) والمغرب (ترتيب 52 ورصيد 1262). وبالمقارنة مع وضع الدول العربية في مؤشر عام 2003 فقد سجلت أربع دول تقدما في مراكزها (البحرين، الكويت، مصر والسعودية)، فيما تراجعت مراكز أربع دول (الأردن، لبنان، تونس والمغرب) واحتفظت الجزائر بالترتيب ذاته.

◀ مؤشر جاهزية البنية الرقمية

صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات Global Information Technology Report، وهو الرابع منذ بدأ إصداره عام 2001، وكان شعاره لهذا العام "الكفاءة في عالم أكثر اتصالاً". ويتكون التقرير من ثلاثة أجزاء الأول دراسة تحليلية عن انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والثاني لمحات قطرية عن مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجزء الثالث استعراض لمؤشر جاهزية البنية الرقمية (Networked Readiness Index) الذي يهدف إلى تقييم مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو وتنافسية الدول في وقت تلعب فيه هذه التكنولوجيا دورا مركزيا ومتسارعا في الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكاملا واندماجا، ويقاس المؤشر مدى جاهزية أو ميل

مؤشر الاستدامة البيئية

الرصيد		الترتيب عالميا		الدولة	التسلسل
2002	2004	2002	2004		
50.8	51.8	61	55	تونس	1
40.2	47.9	120	83	سلطنة عمان	2
51.7	47.8	53	84	الأردن	3
49.4	46.0	70	96	الجزائر	4
49.1	44.8	73	105	المغرب	5
25.7	44.6	141	110	الإمارات	6
48.1	44.0	74	115	مصر	7
43.6	43.8	107	117	سوريا	8
38.8	42.6	126	124	موريتانيا	9
39.3	42.3	124	126	ليبيا	10
43.8	40.5	106	129	لبنان	11
43.2	37.8	138	136	السعودية	12
-	37.3	-	137	اليمن	13
23.9	36.6	142	138	الكويت	14
44.7	35.9	102	140	السودان	15
33.2	33.6	139	143	العراق	16

المصدر: www.yale.edu/esi

دول تقديما (تونس، سلطنة عمان، الإمارات، موريتانيا، السعودية والكويت)، فيما تراجع تسع دول (الأردن، الجزائر، المغرب، مصر، سوريا، ليبيا، لبنان، السودان والعراق). وقد دخلت اليمن المؤشر لأول مرة هذا العام بينما خرجت منه الصومال.

نجاحا رغم عدم توافر أدلة إحصائية مباشرة ولكن يمكن القول أن الالتزام بالاستدامة البيئية يعزز التنافسية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

ويدل الجدول التالي على وضع الدول العربية في المؤشر. وبالمقارنة مع عام 2002 سجلت ست

تخفيف الإجهاد المائي، إدارة الموارد الطبيعية، معدل النمو السكاني، الصحة البيئية، العلوم والتكنولوجيا. ويحتسب رصيد المؤشر من متوسطات المتغيرات كنسبة مئوية تتراوح بين صفر إلى 100 وكلما انخفض الرصيد المسجل دل ذلك على ضعف الاستدامة البيئية في الدولة والعكس صحيح.

تصدرت فنلندا المؤشر تلتها النرويج، أوروغواي، السويد، أيسلنده، كندا، سويسرا، غوايانا، الأرجنتين وأستراليا في المراكز العشرة الأولى على التوالي. وحلت في المراكز العشر الأخيرة كل من السعودية، اليمن، الكويت، ترينيداد وتوباغو، السودان، هايتي، أوزباكستان، العراق، تركمنستان، تايوان وكوريا الشمالية في الترتيب من 136 إلى 146 على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى النمو الاقتصادي للدولة لا يحدد بالضرورة مستوى أدائها البيئي، فهناك دول نامية (كوستاريكا مثلا) سجلت رسيدا أفضل من المتوقع مقارنة بمستوى تقدمها الاقتصادي، ويعزى الأداء المتدني لبعض الدول الغنية إلى ضعف التخطيط ومحدودية الاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة وإلى عدم توافر بنية تحتية ملائمة. ورغم تأثر المحصلات البيئية بالأحوال الاقتصادية للدول، فإن مستوى تقدم الدولة ليس هو الدافع الوحيد لأدائها البيئي ولارتفاع رصيدها في المؤشر. وهناك دول تتشابه ظروفها الاقتصادية ولكن تختلف نتائجها البيئية لاختلاف استراتيجياتها في إدارة البيئة، وهنا يأتي دور المؤشر في إبراز الممارسات البيئية الأكثر

اتجاهات

تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

والتعدين وصناعة معدات الاتصالات وذلك خلال الفترة التي انتهت في العاشر من شهر مارس 2005.

● سوريا:

أعلن مكتب الاستثمار في سوريا أن عدد المشاريع التي تم الترخيص لها بموجب قانون الاستثمار رقم 10 في عام 2004 بلغ 750 مشروعا بإجمالي تكاليف قدرت بحوالي 4 مليارات دولار، مع تنامي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة صناعات لأول مرة حيث تم الترخيص لأربع مشاريع إنتاج سيارات وحافلات نقل، ومشروع لإنتاج الزجاج المسطح، وتمت خلال الربع الأول من العام الجاري الموافقة على إقامة 12 مشروعا لصناعة الإسمنت بطاقة إنتاجية تبلغ 18 مليون طن.

تواصل نشرة ضمان الاستثمار متابعة عامة للمستجدات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الدول العربية وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات التدفقات الاستثمارية والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات الإقليمية والتطورات النوعية لجهة تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لحسن التخطيط الاستراتيجي على مستوى القطر ومستوى المنشأة. في هذا الإطار ندرج تلك المستجدات التي تم رصدها خلال الربع الأول من العام.

● السعودية:

بلغ عدد التراخيص التي صدرت عن الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في السعودية (90) ترخيصا لمشاريع أجنبية ومشاركة محلية تبلغ قيمة استثماراتها نحو 5.49 مليار دولار تعمل في قطاعات متعددة منها قطاعات البتروكيماويات

تدفقات استثمارية للدول العربية....

رصد مؤخرا عن عدد من الهيئات العربية المعنية بالاستثمار تصريحات تناولت بيانات حول المشاريع الاستثمارية التي تم الترخيص لها في إطار قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كالآتي:



في قطاع النفط والبتروكيماويات، في ليبيا حصلت شركة إماراتية على تسعة عقود استكشاف نفط برية وبحرية، كما حصلت شركة سوناطراك الجزائرية على ترخيص للتقيب عن النفط، وفي السعودية اتفقت شركة سوناطراك مع شركة سعودية لإنشاء فرع للشركة في السعودية لحفر آبار النفط والغاز، وتستعد شركة إماراتية لاستثمار 11 مليون دولار في شركات سعودية في صناعة البتروكيماويات وأعلنت مؤسسات مالية وبنكية خليجية عن تأسيس صندوق بقيمة 300 مليون دولار لتمويل مشاريع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

في قطاع المصارف، يجري العمل على إنشاء عدد من الفروع لبنك كويتي في العراق وسوريا والجزائر، وتم إنشاء بنك الإمارات والسودان برأسمال مصرح به 200 مليون دولار في الخرطوم بمساهمة عدد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ورجال الأعمال العرب.

في قطاع النقل، إنشاء شركة مساهمة للتاكسي الجوي بين سوريا ولبنان برأسمال قدره 10 ملايين دولار بين طيران الشرق الأوسط ومؤسسة الطيران العربية السورية. كما جرى تأسيس أول شركة كويتية - مصرية للاستثمار في النقل البحري برأسمال 125 مليون دولار وبمساهمة عدد آخر من المستثمرين الخليجين. وتم الاتفاق على إنشاء طرق برية مشتركة بين مدينة طرابلس الليبية ومدينة صفاقس التونسية بتكلفة نحو 572 مليون دولار.

علاقات جديدة..

واصلت الدول العربية تعزيز التعاون في إطار علاقات اقتصادية جديدة مع مختلف المجموعات الجغرافية والاقتصادية، ومنها مجموعة دول أمريكا اللاتينية لتعزيز التعاون (جنوب - جنوب) إذ يجري الإعداد لعقد قمة بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (قمة برازيليا) في البرازيل في شهر مايو المقبل، وفي هذا الإطار عقدت الندوة العربية البرازيلية في البرازيل في شهر فبراير الماضي بتنظيم مشترك بين اتحاد رجال الأعمال العرب وجمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة التجارة العربية البرازيلية كما عقد في شهر مارس الماضي في مراكش اجتماع وزاري تمهيدي للقمة بمشاركة ممثلي 12 دولة من أمريكا اللاتينية وكافة الدول العربية، وفي الكويت تم بحث عقبات التبادل التجاري مع البرازيل حيث تستورد الكويت من البرازيل ما قيمته 166 مليون دولار سنويا في حين لا يزيد حجم الصادرات عن 23

لاستقبال مخلفات السفن، وفي اليمن يجري العمل على فتح قطاع الكهرباء وإنتاج الطاقة وفتح سوق النقل الداخلي أمام استثمارات القطاع الخاص، وفي مصر يجري العمل على إقامة أول مطار وفق نظام (البوت) في السويس، كما تم تمديد فترة الامتياز لمشروعات السكك الحديدية الاستثمارية بنظام (البوت) إلى أكثر من ثلاث سنوات بهدف تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وتم في تونس طرح 35% من الشركة التونسية للإتصالات.

تنامي الاستثمارات العربية البينية..

في قطاع السياحة دخلت مجموعة شركات كويتية في مشروع سياحي لاستثمار وتطوير منتزه ترفيهي في البحرين، وفي مصر بدأت شركة كويتية بتنفيذ مشروع سياحي بتكلفة 250 مليون دولار بمنطقة مرسى مطروح على البحر الأحمر علما بأن الاستثمارات الكويتية في قطاع السياحة في مصر تشكل ما نسبته 40% من مجمل الاستثمارات العربية في هذا القطاع، وتم إطلاق مشروع بناء منتجع سياحي خارج مدينة مسقط في سلطنة عمان تقوم بتنفيذه شركة إماراتية بتكلفة تقدر بنحو 830 مليون دولار.

في قطاع الاتصالات، أسست شركة كويتية شركة في السعودية لخدمات اللاسلكي برأسمال قدره 10 ملايين دولار، وفي الجزائر تعمل شركة اتصالات كويتية على زيادة حجم استثماراتها خلال العام الحالي بنحو 350 مليون دولار، كما قامت شركة اتصالات مصرية بزيادة استثماراتها في الجزائر بنحو 300 مليون دولار، وحصل كونسورتيوم شركات اتصالات مصرية على رخصة الهاتف الثابت في الجزائر.

في قطاع العقارات، في لبنان استثمرت شركة كويتية في مشروع سكني تقدر تكلفته بنحو 135 مليون دولار، وتقدر الاستثمارات التي تعود لشركات خليجية في قطاع العقار في لبنان بنحو 7 مليارات دولار.

في قطاع الصناعة، يجري العمل لإقامة مصنع للحديد والصلب في دبي باستثمارات تقدر بنحو 470 مليون دولار تعود لشركات عربية من السعودية ومصر وقطر والإمارات، ووقعت سلطنة عمان اتفاقية لمشروع إنتاج الحديد بميناء صحار مع شركة إماراتية بقيمة 750 مليون دولار، وفي البحرين يجري إنشاء مصنع ضخم للستانلس ستيل على مدى ثلاث سنوات لإنتاج 950 ألف طن باستثمار خليجي - بحريني مشترك، كما تم تأسيس مصنع لإنتاج أكياس الإسمنت في السعودية باستثمارات سعودية - كويتية.

اليمن

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار في اليمن عن إصدار 362 ترخيص لمشاريع إنتاجية وخدمية مختلفة خلال عام 2004 وبلغ حجم استثماراتها نحو 626 مليون دولار، وقد بلغ عدد المشاريع في القطاع الصناعي 193 مشروعاً، مع تزايد نسبة الاستثمارات العربية حيث أعلنت الهيئة أن عدد المشروعات التي نفذها مستثمرون سعوديون بلغ 22 مشروعاً خلال الفترة 1992 حتى 2004 وبتكلفة بلغت 270 مليون دولار في مجالات السياحة والخدمات والزراعة.

تونس

قدر التقرير السنوي للمصرف المركزي التونسي حجم الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها تونس خلال عام 2004 بنحو 630 مليون دولار، مما أتاح إنشاء 171 وحدة صناعية وخدمية جديدة وتوفير 6000 فرصة عمل.

مصر

أعلنت هيئة الاستثمار والمناطق الحرة في مصر أن حجم رؤوس الأموال المصدرة سواء لمشاريع جديدة أو توسعات لمشاريع قائمة للمستثمرين المحليين والأجانب بلغ 14 مليار جنيه خلال عام 2004 منها 6.8 مليار جنيه استثمارات أجنبية. وارتفع عدد الشركات الجديدة المؤسسة إلى 3583 شركة بزيادة 50% عن عام 2003.

ليبيا

أعلنت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في ليبيا عن الموافقة على 14 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 770 مليون دولار، ليرتفع بذلك عدد المشروعات التي تمت الموافقة عليها منذ تأسيس الهيئة عام 2000 إلى 129 مشروع استثماري.

فتح قطاعات جديدة للاستثمار...

تنامت مشاركة القطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية ومرافقها التي فتحت للاستثمار الخاص من خلال برامج الخصخصة وبرزت العديد من المشاريع التي تعمل وفق نظام (البوت)، ففي السعودية تم طرح مشروع ضخم لإنشاء جسر بري يربط بين مينائي الدمام وجدة وفق نظام (البوت) بكلفة 2.8 مليار دولار، وينظر في فتح قطاع النقل الجوي خلال 6 شهور باستثمارات تصل إلى 10 مليارات ريال، وتم السماح للمستثمرين الأجانب بالدخول في مشروعات خصخصة قطاع المياه، وفي الكويت تم افساح المجال للقطاع الخاص للإستثمار في إنشاء محطات

مليون دولار، كما جرى توقيع عدد من الاتفاقات الاقتصادية بين فنزويلا وقطر.

كما واصلت الدول العربية تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الصين، حيث عقدت دول مجلس التعاون الجولة الأولى للمباحثات المتعلقة بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المجلس والصين، ولقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين 20 مليار دولار مع نهاية عام 2004 بتأثير الزيادة الكبيرة في واردات الصين من النفط، ويجري العمل على افتتاح مكتب لمؤسسة البترول الكويتية في الصين، كما تم توقيع عقد لإنشاء مشروع بتروكيماويات في الصين بتكلفة 3 مليارات دولار يضم لأول مرة شركة أرامكو السعودية وشركات صينية وعالمية أخرى، وفي الأردن تم توقيع اتفاقية إنشاء مدينة صينية تجارية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث يتجاوز حجم استثماراتها 4 مليارات دولار تتركز غالبيتها في قطاعات النفط والكهرباء والري.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية العربية الهندية يجري العمل على إقامة مشروع مشترك مع السعودية لتكرير النفط في الهند، وقامت شركة هندية بالتعاون مع شركة سودانية بتنفيذ مشروع خط للأنابيب في السودان لتصدير النفط بتكلفة 194 مليون دولار، كما تجري دراسة إنشاء مصفاة نفط في السودان من قبل شركة نفط هندية بتكلفة 1.2 مليار دولار، ومنحت سلطنة عمان شركة هندية عقدا قيمته 147.3 مليون دولار لبناء شبكة مياه في شرق الدولة، كما منحت امتيازاً للتنقيب عن النفط في خليج عمان لشركة هندية تنفق بموجبه الشركة ما بين 10 ملايين إلى 30 مليون دولار.

واستمر تطور التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإيران حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بين قطر وإيران، وشهد الربع الأول من العام الحالي تأسيس بنك مشترك في البحرين مملوك بالتساوي لثلاثة مصارف من إيران والبحرين بإجمالي أصول 500 مليون دولار ويعتبر أول مشروع مصرفي مشترك بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، ووقعت الكويت بروتوكولا لشراء الغاز الإيراني بقيمة 7 مليارات دولار على مدى 25 عام اعتباراً من 2007، وتم في إيران افتتاح مصنع سكر رابع ضمن مشروع لإنشاء 5 مصانع سكر من قبل شركة مصرية بقيمة 149 مليون دولار.

وعلى صعيد العلاقات العربية التركية تم في سوريا الإعلان عن إنشاء مصنع تركي لسبك المعادن وإنتاج خطوط للنقل بتكلفة 8 ملايين يورو ليكون ثاني مصنع تركي من نوعه في سوريا بعد

المصنع الذي أقيم في حلب، وفي الأردن تم بحث فرص استثمار الشركات التركية في قطاعات الطاقة والثروة المعدنية، كما تم تخفيض الرسوم والضرائب على الشاحنات وسيارات النقل التركية مما يساعد في زيادة التبادل التجاري، وسيقام أول ملتقى تركي - عربي في استانبول في شهر مايو المقبل.

وشهد التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وروسيا تطوراً خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث تم الاتفاق على زيادة الاستثمارات الروسية في سوريا في قطاعي النفط والغاز وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة، منها إنشاء مصنع لصناعة الخيوط والأنابيب من البازلت الطبيعي بتكلفة نحو 15 مليون دولار، ويقدر أن يصل حجم الاستثمارات الروسية في سوريا إلى 1.3 مليار دولار، كما تم بحث إنشاء منطقة تبادل تجاري حرة بينهما، والاتفاق على شطب حوالي 73% من الديون الروسية على سوريا. كما جرى بحث زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين روسيا ومصر، وزيادة التعاون المشترك في مجالات الطاقة بين روسيا وكل من السعودية والكويت. وفي الأردن تم التوقيع على اتفاقية لإنشاء مجلس أعمال أردني - روسي مشترك والإعلان عن إقامة مشروع استثماري روسي بقيمة 150 مليون دولار.

تطورات نوعية في بيئة الاستثمار...

على صعيد التطورات التشريعية، تمت في الإمارات الموافقة على قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية، وفي مصر يجري العمل على إصدار عدة قوانين جديدة منها قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ومشروع قانون تعديل حوافز و ضمانات الاستثمار وقانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، ويجري العمل على إصدار اللائحة التنفيذية لقانوني التوقيع الإلكتروني وحماية الملكية الفكرية، وكذلك تعديل مشروع قانون الضريبة الموحدة لصالح إبقاء الإعفاءات الضريبية للمشروعات في المدن الصناعية الجديدة، وإنشاء محاكم خاصة بقضايا الاستثمار، مع توجه لتسريع حسم النزاعات الاستثمارية. أما في الأردن فيجري العمل على إصدار قانون غسل الأموال وقانون حق الحصول على المعلومات، وفي اليمن تتم مناقشة قانون تنظيم العمل المصرفي، وفي سوريا يجري العمل على إصدار قانون جديد للاستثمار وكذلك النظر بتشكيل هيئة جديدة لتشجيع الاستثمار لتكون الجهة الوحيدة المخولة بمنح تراخيص الاستثمار.

وفي إطار العمل على تيسير الإجراءات التنظيمية في الدول العربية لتحسين بيئة أداء الأعمال، تبنى مجلس الأعمال العربي، الذي تأسس

في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي، مشروع بطاقة المستثمر بهدف تسهيل تنقل المستثمرين العرب كمرحلة أولى ومن ثم المستثمرين الأجانب بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة الدول الثمان الصناعية الكبرى بالإضافة إلى دول أخرى منها تركيا وباكستان والصين، وفي الأردن تم منح أول تأشيرة دخول الكترونية وتم منح الدفعة الثانية من بطاقة المستثمر الأردني لرجال الأعمال والمستثمرين في الأردن بمبلغ يتجاوز 100 ألف دينار أردني، وأقرار منح إقامة سنوية للمستثمرين العرب والأجانب وقد أدى إنشاء النافذة الاستثمارية الموحدة إلى تقليص مدة إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات من 98 يوماً إلى 11 يوماً، كما تم السماح لرجال الأعمال العراقيين بالحصول على جواز سفر أردني لمدة خمس سنوات وذلك لتسهيل سفرهم ونشاطهم التجاري وفي خطوة مختلفة قرر الأردن تحويل مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية التي تأسست عام 1972 إلى مؤسسة عامة مملوكة بالكامل للدولة بشراء حصة القطاع الخاص ممثلاً باتحاد غرفة التجارة وغرفة صناعة عمان الذي كان يمتلك ثلثي رأسمالها وستتولى المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية مهمة تنمية الصادرات الوطنية وإنشاء مراكز خارجية لترويج الصناعات والاستثمار في الأردن وبناء قاعدة لصناعة تصديرية قوية وتقديم الدعم الفني والمالي للمشاريع الاقتصادية لتعزيز تنافسيتها، وفي مصر يجري العمل على ربط المنافذ الجمركية بمركز جمركي الكتروني لتقليص متوسط الإفراج الجمركي إلى 24 ساعة، والعمل على إنشاء مركز ضريبي الكتروني نموذجي لتسهيل جمع المستحقات الضريبية من كبار الممولين، كما يجري العمل على تقليص مدة إجراءات تأسيس المشاريع إلى 7 أيام كحد أقصى، وإلغاء عدد من رسوم خدمات هيئة الاستثمار، وتم تأسيس مركز لمعلومات الائتمان، كما وافق مجلس الوزراء المصري على زيادة التمويل المخصص لصندوق تنمية الصادرات إلى 1.15 مليار جنيه مقارنة مع 650 مليون جنيه عام 2004 في إطار السياسة الجديدة للحكومة لدعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الذي يشكل 60% من قوة التصدير المصرية للخارج، كما تم السماح لمنشآت صغيرة بالتوريد للحكومة بالأمر المباشر في حدود مبلغ 100 ألف جنيه واعتمدت خدمة تخصيص قيمة حصيلة الصادرات الآجلة من خلال نظام الفاكورتونج في مصر لتعزيز الصادرات الوطنية، وبدأ تطبيق المرحلة الأولى من برنامج تعزيز وتطوير التجارة بكلفة 20 مليون يورو بدعم من الاتحاد الأوروبي



آثار اغتيال الحريري...

فقد لبنان والوطن العربي في 14 فبراير 2005 رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري إثر عمل إجرامي أودى بحياته وحياة مرافقيه وعدد آخر من المواطنين الأبرياء، وقد اعتبر الشهيد الحريري أحد الدعائم الأساسية للنهضة الاقتصادية وإعادة البناء التي شهدها لبنان بعد انتهاء سنوات الحرب، وتعتبر مؤسسات الدولة التي ساهم الشهيد الحريري في بنائها الركيزة الرئيسية في مواجهة تبعات كارثة اغتياله على المستوى الاقتصادي والمحافظ على الإنجازات الإنمائية والإعمارية، حيث مكنت قرارات البنك المركزي والخبرة المصرفية في لبنان من المحافظة على الاستقرار النقدي والثقة بالاقتصاد اللبناني.

ومن ناحية أخرى تقدر الخسائر المادية المباشرة للفنادق والمؤسسات السياحية في منطقة الانفجار بنحو 70 مليون مع توقع أن تصل إلى 100 مليون دولار نتيجة التكلفة التشغيلية لمدة الإصلاح التي لا تقل عن ثلاثة أشهر، وقد شهدت حجوزات الفنادق وشركات الطيران تراجعاً بنسبة تتراوح ما بين 15 - 70% مما أثر سلباً على موسم السياحة الشتوية، وكان لبنان قد شهد تزايد كبيراً في أعداد السياح الذين وصل عددهم إلى نحو 1.2 مليون سائح خلال عام 2004 بزيادة نسبتها 30% عن عام 2003، كما تأثر القطاع العقاري سلباً بانخفاض أعداد العمال السوريين الذين تتراوح تقديراتهم بين 350 ألف إلى 500 ألف عامل بناء وعامل موسمي، وبالرغم من هذه الآثار السلبية في قطاعي السياحة والعقار، إلا أنه يتوقع أن تظل هذه الآثار محدودة على المدى القصير، حيث لا تزال الثقة بعودة الاستقرار مطمئنة على المدى المتوسط والطويل.

أما لجهة آثار زلزال المد البحري (تسونامي) فقد شهد الربع الأول من العام تداعيات هذه الكارثة التي حلت بدول جنوب شرق آسيا في نهاية ديسمبر 2004، وامتدت لتصل إلى الصومال، مخلفة مئات الآلاف من الضحايا والمشردين، وكان الدمار الأشد في إندونيسيا وسريلانكا وتايلند والهند وضاعف من ذلك تعرض إندونيسيا في نهاية شهر مارس 2005 لزلزال جديد عمق الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وقدرت الخسائر الأولية لزلزال العام الماضي بنحو 25 مليار دولار، وتضررت قطاعات السياحة والصيد والزراعة، خاصة أن السياحة وعائداتها تشكل مكوناً هاماً في اقتصاديات دول المنطقة تقدر بنحو 272 مليار دولار، ويبلغ عدد العاملين فيها حوالي 19 مليون شخص. وقد ساهمت المساعدات الدولية، والتي تراوحت ما بين 3 إلى 4 مليارات دولار، في تخفيف نسبي لآثار الزلزال المدمر.

والتعدين يغطي خدمات الفحص والقياس والمعايرة وتوفير شهادات المطابقة واعتماد إلزامية المواصفات القياسية العربية الموحدة للسلع على أسس مقبولة عالمياً.

وعلى صعيد المراكز الإقليمية، تم إفتتاح مكتب إقليمي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في الإمارات، وتم اختيار **أبو ظبي** لتكون مقراً لمركز الإمتياز لقطاع النفط وهو أول مركز متخصص في المعلوماتية المتصلة بقطاع النفط على المستوى الدولي بالتعاون مع شركتي انتل وآي بي أم العالميتين، وجرى إقامة مركز إقليمي للخدمات اللوجستية السريعة لشركة DHL في جبل علي (دبي) بتكلفة 3.5 مليون دولار، كما افتتحت شركة معلوماتية عالمية مركز اتصالات إقليمي في لبنان، وتم اختيار **مصر** لتكون مركزاً إقليمياً لشركة عالمية للأجهزة الالكترونية. ونشط المكتب الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية في دبي في مجال تمويل برامج إسكانية في السعودية وسلطنة عمان، ومن خلال تأسيس أول بنك إسكان في القاهرة وشراء حصة في بنك الائتمان العراقي بالاشتراك مع بنك الكويت الوطني.

وعلى صعيد أسواق المال العربية، فقد واصلت الأسواق المالية العربية انتعاشها غير المسبوق وحدثت عدة تطورات لمواصلة النهوض بهذا القطاع وتكريس الإدراج المشترك اذ يجري إنشاء مركز مالي وسوق خاص بأسهم شركات الاتصالات في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، كما تم توقيع اتفاقية تنظيم عملية الربط الإلكتروني بين سوقي أبو ظبي ومسقط للأوراق المالية، وفي قطر تم السماح للأجانب بتملك نسبة 25% من أسهم الشركات المتداولة في سوق الدوحة للأوراق المالية، وفي الكويت بدأ تداول أسهم شركة سوليدير اللبنانية.

وقد شهد الفصل الأول من العام الجاري استكمال تنفيذ **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، والذي يعتبر الحدث الاقتصادي الأبرز الذي تشهده الدول العربية منذ خمسون عاماً، وخطوة هامة على طريق قيام كتلة اقتصادي واتحاد جمركي عربي، حيث تم تطبيق إعفاء جمركي كامل للسلع ذات المنشأ العربي في عدد من الدول العربية الموقعة على الاتفاقية منها الكويت وسلطنة عمان، وفي هذا الإطار تم في سوريا إلغاء التصديقات على شهادات المنشأ مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتنامت الدعوات لإزالة العقبات الفنية والإدارية من شهادات منشأ ومطابقة أو فرض رسوم أخرى وتطبيق المعاملة بالمثل.

أسوة ببرنامج تحديث الصناعة الذي يمثل أيضاً أحد ثمار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وفي **السعودية** بدأ العمل بنظام الاستثمار التعديني والذي يساوي بين المستثمرين المحليين والأجانب بهدف جذب الاستثمارات المحلية والعالمية لهذا القطاع، وفي **الإمارات** يجري العمل على إيجاد آلية جديدة لتحديث معايير الإفصاح بهدف تطوير الأسواق المالية في ضوء زيادة الإقبال على الاستثمار. وفي **الكويت** أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة استثمار رأس المال الأجنبي لمدة 3 سنوات وبمشاركة من القطاع الخاص الكويتي.

وتواصلت الجهود الترويجية في معظم الدول العربية اذ تم في **مصر** وضع خطة لجذب استثمارات الشركات العالمية إلى قطاع صناعة السيارات بهدف جعل مصر مركزاً إقليمياً رائداً لتصنيع وتسويق السيارات، وفي **السعودية** تم اعتماد استراتيجية جديدة للترويج لقطاعات الطاقة والنقل وتقنية المعلومات والاتصالات بهدف جذب المستثمرين لها، وتم تأسيس وحدة متكاملة لإنجاز دراسات تتعلق بإيجاد آليات لمواجهة المعوقات خلال فترات زمنية وجيزة، وفي **الأردن** تم الإعلان عن خطة جديدة لطرح خارطة استثمارية ووضع آلية لجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز العمل بخدمة النافذة الالكترونية، كما أعلن عن توجه لفتح مكتبين للترويج في كل من بريطانيا والصين، كما تم تنظيم ملتقى لعرض الفرص الاستثمارية لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

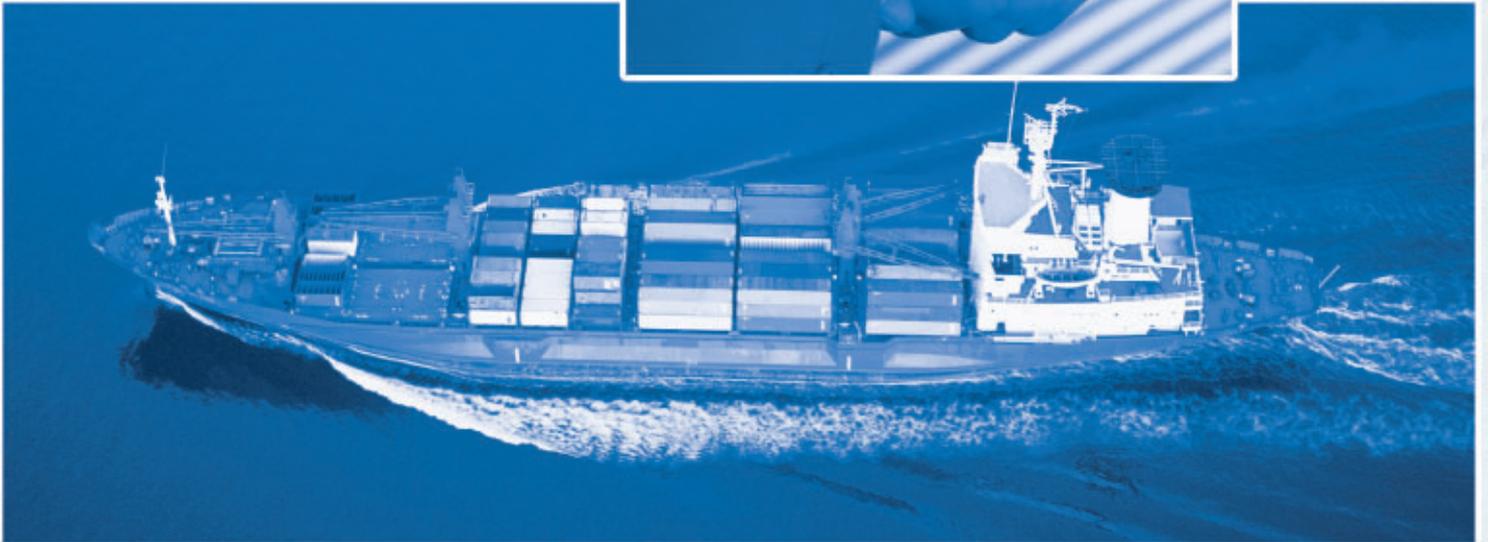
وفي إطار إنشاء مجالس وتجمعات جديدة، تم في **سوريا** الإعلان عن إنشاء فرع تجاري للمجلس العربي - الأمريكي وجرى تشكيل مجلس استشاري في إطار وزارة الاقتصاد بمشاركة ملحوظة من ممثلي القطاع الخاص، وفي **الأردن** جرى تأسيس الجمعية الأردنية للتنافسية وإقامة وزارة دولة لتطوير القطاع العام، وفي **الإمارات** تم تشكيل لجنة وزارية لتطوير الأداء الحكومي، وفي **قطر** يجري العمل على إنشاء مركز عالمي للمال والأعمال، وتم في **الكويت** إنشاء وحدة مختصة لحماية حقوق الملكية الفكرية لدى إدارة الجمارك وهي الأولى من نوعها في الدول العربية.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجري العمل على إنشاء أول هيئة عربية للإشراف على الاتصالات الهاتفية المتنقلة، كما تم إنشاء الاتحاد العربي لمنتجي الرخام والجرانيت، وإنشاء أول إتحاد عربي لمصنعي الدهانات، وأول اتحاد عربي للجمعيات المعلوماتية في الدول العربية، وإنشاء مجلس عربي تنسيقي للاعتماد في إطار منظمة التنمية الصناعية



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

سنندكم للنجاح



الضمان الشامل لمستحقات المصدرين وأموال وعوائد المستثمرين

www.iaigc.org
operations@iai.org.kw

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، هاتف: 965 4844500، فاكس: 965 4841240